جامعة قاصدي مرباح –ورقلة–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : علوم اقتصادية ، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة: العلوم التجارية

تخصص: دراسات محاسبية وجبائية معمقة

من إعداد الطالب: بلال ميموني

بعنوان:

تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دراسة حالة مؤسسة طرانس كنال / شرق – وحدة ورقلة –

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2013/06/19

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور /شيخي محمد (أستاذ التعليم العالي – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا.

الدكتور /دادن عبد الغني (أستاذ محاضر (أ) – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا.

الأستاذ / قزون محمد العربي (أستاذ مشارك – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا.

السنة الجامعية 2013/2012

جامعة قاصدي مرباح –ورقلة–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكادمي

الميدان : علوم اقتصادية ، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة: العلوم التجارية

تخصص: دراسات محاسبية وجبائية معمقة

من إعداد الطالب: بلال ميموني

بعنوان:

تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتو

دراسة حالة مؤسسة طرانس كنال / شرق – وحدة ورقلة –

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2013/06/19

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور /شيخي محمد (أستاذ التعليم العالي – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا.

الدكتور /دادن عبد الغني (أستاذ محاضر (أ) – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا.

الأستاذ / قزون محمد العربي (أستاذ مشارك – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا.

السنة الجامعية 2013/2012

الإهـــداء

الحمد للّه والصلاة والسلام على رسول اللّه، وبعد:

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى روح أمي الطيبة رحمها الله وأسكنها فسيح جنانه، وإلى الوالد العزيز أطال الله في عمره .

وإلى كل إخوتي وأخواتي وكل أولادهم حفظهم الله وأدامهم، وإلى كل الأصدقاء والأقارب وكل عائلة "ميموني " كبيرا وصغيرا.

وإلى كل من ساهم، من قريب أو من بعيد، في إنجاز هذه المذكرة.

إلى كل أصدقائي في الجامعة وإلى كل طلبة سنة ثانية ماستر دراسات محاسبية و جبائية معمقة دفعة 2013/2012.

بـــــــــلال

الشكر

يا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك ، تباركت يا رب وتعاليت " سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم " . وأصلي وأسلم على خير نبي أرسل للعالمين سيدنا محمد عليه أزكى الصلاة وأفضل التسليم وعلى آله وصحبه الطاهرين.

نتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان للأستاذ المشرف الدكتور عبد الغني دادن حفظه الله ورعاه لقبوله الإشراف على هذا العمل الذي قمنا به ، ولما قدمه لنا من النصائح والتوجيهات مفيدة طيلة فترة إعداد هذا البحث ، فكان بحق ممن قال فيهم المولى عزَ وجل : " إنما يخشى من عباده العلماء".

كما لا يفوتني أن أتقدم بشكري الكبير والمتواضع إلى محاسب عز الدين دحماني في مؤسسة طرانس كنال /شرق – وحدة ورقلة – على المساعدة التي قدمها لي ، وأشكره أيضا على توضيحات التي قدمها لي ، وعلى وقته الذي خصصه لتهيئة هذا البحث في أحسن صورة ، وكل عمال المؤسسة .

كما لا أنسى في الأخير أن أتقدم بشكر الجزيل لكل من ساعدنا بمعلومة ، نصيحة ، توجيه ، أو بكلمة طيبة في أي مكان .

الملخص

يعتبر تطبيق النظام المحاسبي المالي المستمد من معايير التقارير المالية الدولية في الجزائر خطوة مهمة للاندماج في الاقتصاد العالمي ، وما يجب الإشارة إليه أن هذا النظام جاء بفلسفة جديدة للمفاهيم والمبادئ المحاسبية مغايرا تماما لما كان معمولا به سابقا في ظل المخطط الوطني المحاسبي، من بينها اعتماد المقاربة المالية بدلا من المقاربة المحاسبية .

جاءت هذه الدراسة لتعالج محاولة تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ليس على وجه العموم وإنما من خلال دراسة حالة مؤسسة صغيرة ومتوسطة لمعرفة مدى ملائمة بيئتها للنظام المحاسبي المالي.

الكلمات الافتتاحية: نظام محاسبي مالي، مؤسسات صغيرة ومتوسطة , معايير تقارير مالية دولية ، معايير محاسبة دولية.

Abstract

The implementation of the Financial Accounting System (SCF) which is based on the International Financial Reporting Standards was considered as an important step which was taken by Algeria after joining the international economy, this new system came up with a new philosophy of conceptions and principals which they differ from the previous accounting system (PCN) in the implementation of the approach rather than the accounting approach.

This study came along to deal with Small and Medium sized Enterprises (PME/SME), by a case study of a specific Small and Medium sized Enterprise to know to what extent its environment fits the financial accounting system.

Key Words : Financial Accounting System, Small Medium sized Enterprises, International Financial Reporting Standards, International Accounting Standards.

قائمة المحتويات

العنصر	الصفحة
الإهداء	III
شكر وتقدير	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	IX
قائمة الملاحق	X
المقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	1
مقدمة الفصل	2
المبحث الأول: إطار التصوري للنظام المحاسبي المالي	3
المبحث الثاني: إطار النظري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	9
المبحث الثالث : دراسات السابقة	15
خلاصة الفصل الأول	18
الفصل الثاني : دراسة حالة لشركة طرانس كنال /شرق	19
مقدمة الفصل	20
المبحث الأول: تقديم وعرض قوائم المالية للمؤسسات	21
المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشة البحث	47
خلاصة الفصل	50
الخاتمة	51
المرجع	55
الملاحق	59
الفهرس	68

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية	10
02	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج القطاع الصناعي (تجارة و خدمات)	11
03	توزيع مؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب تعريف قانوني	12
04	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(2001-2008)	12
(1.5)	التثبيتات العينة لسنة 2009	23
(2.5)	التثبيتات المالية لسنة 2009	24
(3.5)	المخزونات ومنتجات قيد الانجاز لسنة 2009	25
(4.5)	استخدامات المماثلة لسنة 2009	25
(5.5)	الموجودات وما يماثلها لسنة 2009	25
(6.5)	جانب الخصوم لسنة 2009	27
(1.6)	التثبيتات العينة لسنة 2010	28
(2.6)	التثبيتات المالية لسنة 2010	28
(3.6)	المخزونات ومنتجات قيد الانجاز لسنة 2010	30
(4.6)	استخدامات المماثلة لسنة 2010	30
(5.6)	الموجودات وما يماثلها لسنة 2010	30
(6.6)	جانب الخصوم لسنة 2010	32
(1.7)	التثبيتات العينة لسنة 2011	33
(2.7)	التثبيتات المالية لسنة 2011	33
(3.7)	المخزونات ومنتجات قيد الانجاز لسنة 2011	35
(4.7)	استخدامات المماثلة لسنة 2011	35
(5.7)	الموجودات وما يماثلها لسنة 2011	35
(6.7)	جانب الخصوم لسنة 2011	37
(1.8)	التثبيتات العينة لسنة 2012	38
(2.8)	التثبيتات المالية لسنة 2012	38

(3.8)	المخزونات ومنتجات قيد الانجاز لسنة 2012	40
(4.8)	استخدامات المماثلة لسنة 2012	40
(5.8)	الموجودات وما يماثلها لسنة 2012	40
(6.8)	جانب الخصوم لسنة 2012	42
09	المقارنة في الميزانيات من 2009 إلى 2012	43
10	جدول حسابات النتائج	44
11	جدول تدفقات الخزينة	46

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	مكونات النظام المحاسبي المالي	8
02	التمثيل البياني للميزانية في جانب التثبيتات المعنوية سنة 2009	24
03	التمثيل البياني للميزانية في جانب الأصول الجارية سنة 2009	26
04	التمثيل البياني للميزانية في جانب الخصوم سنة 2009	27
05	التمثيل البياني للميزانية في جانب التثبيتات المعنوية سنة 2010	29
06	التمثيل البياني للميزانية في جانب الأصول الجارية سنة 2010	31
07	التمثيل البياني للميزانية في جانب الخصوم سنة 2010	32
08	التمثيل البياني للميزانية في جانب التثبيتات المعنوية سنة 2011	34
09	التمثيل البياني للميزانية في جانب الأصول الجارية سنة 2011	36
10	التمثيل البياني للميزانية في جانب الخصوم سنة2011	37
11	التمثيل البياني للميزانية في جانب التثبيتات المعنوية سنة 2012	39
12	التمثيل البياني للميزانية في جانب الأصول الجارية سنة 2012	41
13	التمثيل البياني للميزانية في جانب الخصوم سنة 2012	42
14	التمثيل البياني للميزانية من 2009 إلى 2012	43
15	التمثيل البياني للجدول حسابات النتائج من 2009 إلى 2012	44
16	التمثيل البياني لسيولة الخزينة من 2009 إلى 2012	46

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
01	ميزانية 2009-2010 جانب الأصول	60
02	ميزانية 2009-2010 جانب الخصوم	61
03	ميزانية 2011-2012 جانب الأصول	62
04	ميزانية 2011-2012 جانب الخصوم	63
05	جدول حسابات النتائج 2009-2010	64
06	جدول حسابات النتائج2011-2012	65
07	جدول تغير في الخزينة 2009-2010	66
08	جدول تغير في الخزينة 2011-2012	67

مقدمة

1 . إشكالية البحث

تعد المحاسبة من الأدوات المهمة التي تساعد على ضبط المؤسسات بأنواعها المختلفة وتساعد القائمين على اتخاذ القرارات الصائبة التي تكفل استمرار المؤسسات ومساهمتها في تقوية وتدعيم الاقتصاد الوطني.

كما باشرت الجزائر غرار من الدول بتبني النظام المحاسبي المالي بهدف تقريب المحاسبة في الجزائر إلى الممارسة الدولية ، فكانت المبادرة الجزائر بإصلاح منظومتها المحاسبية للحاق بالركب الاقتصادي الدولي، وكان ذلك من خلال إحلال النظام المحاسبي المالي محل المخطط الوطني المحاسبي .

غير أن صدور القانون 11/07 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، يجب تطبيقه في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مند دخوله حيز التنفيذ في 2010/01/01 يكون مبني أساسا على إستراتيجية توحيد محاسبي المأخوذة من المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للتقارير المالية التي لم تراعي ولو بشكل بسيط خصوصية الأنظمة الاقتصادية في الدول النامية ، كما أعد للمؤسسات المصغرة التي لا يمكنها تطبيق المحاسبة المالية الجديدة نظام محاسبي يناسبها يدعى بالنظام المحاسبي المبسط.

لذلك فإن الإشكالية التي سنحاول معالجتها من خلال هذه الدراسة هي:

فيما يكمن واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ؟

وتندرج هذه الإشكالية على مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هو الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي؟
2- ما مدى مطابقة معايير المحاسبة الدولية مع خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
3- ماهية آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
4- هل يمكن تطبيق النظام المحاسبي المالي في الشركة الوطنية لصناعة القوالب (ورقلة)؟

2 . فرضيات البحث

للإجابة على الأسئلة قمنا بصيغة الفرضيات التالية:

1- ضرورة اعتماد الجزائر على النظام المحاسبي المالي يتطابق مع المعايير المحاسبية الدولية؛

2- تطرق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتطبيق النظام المحاسبي المالي؛

3- تعد البيئة الاقتصادية الجزائرية عائق أمام تطبيق السليم لنظام المحاسبي المالي؛

4- تتلاءم بيئة المحاسبية لشركة الوطنية لصناعة القوالب في تطبيق النظام المحاسبي المالي؛

3 . أسباب اختيار الموضوع

تتجلى مبررات اختيار الموضوع إلى الأسباب الذاتية التي تتمثل في طبيعة التخصص العلمي الذي ندرسه ، بإضافة إلى توفر الرغبة في الاطلاع على ما تعرفه المحاسبة من التطورات المتسرعة في جانبها النظري والعملي وتعزيز الدراسة حول الموضوع ، أما الأسباب الموضوعية فتتعلق بأهمية إصلاح المحاسبي في الجزائر وتكيفه مع المعايير الدولية وصعوبة تأقلم بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية مع النظام المحاسبي ، بالإضافة الى كون موضوع البحث من المواضيع المطروحة في الساحة الاقتصادية والمهنية الحالية.

4 . أهمية البحث

تكمن أهمية هذه الدراسة في التغير الحاصل في الأنظمة المحاسبية في الجزائر وهذا بتبنيها لفكرة معايير المحاسبة الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي ، ومن خلال الإصلاح المحاسبي في الجزائر ومساهمته في الاقتصاد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا يستهان بها في الحد من مشكلة البطالة والفقر.

5 . أهداف البحث

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- معرفة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- إبراز الدور الفعال الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التعرف على عملية تطبيق النظام المحاسبي بالإضافة إلى إبراز أهميته بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للرفع من قدرة التنافسية.
- التعرف على معيار المحاسبي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

6. حدود البحث

تتناول هذه الدراسة موضوع النظام المحاسبي المالي الجديد الذي جاء كنتيجة لمسار الإصلاح المحاسبي ، وبالأخص مدى جدواه وملاءته لمتطلبات وحاجيات النسيج المؤسساتي في الجزائر ، مما يفرض علينا التطرق إلى المرجعية المحاسبية التي تبناها وتطور التاريخي من أجل الوقوف على الأسباب التي كانت وراء هدا الإصلاح ومن ثم إمكانية معالجة ما يجب معالجته ، بإضافة إلى دراسة وتحليل تطبيق النظام المحاسبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

7 . منهجية البحث

للإجابة عن التساؤلات المطروحة والإحاطة بمختلف الجوانب الموضوع ، تم الإعتماد على المنهج الوصفي فيما يتعلق بجانب النظري ، أما في الجانب التطبيقي فاعتمادنا على منهج الفرعي للدراسة الحالة.

8 . صعوبات الدراسة

من خلال هذا البحث واجهتنا بعض العراقيل والصعوبات نذكر منها:

- وجود صعوبات في جميع المادة العلمية خاصة في نظام الإعارة في المكتبة ، وصعوبة الحصول على المعلومات في جانب التطبيقي .
- عدم توفر الوثائق المحاسبية المطلوبة في البحث.

9 . محتوى البحث

لإنجاز هذا البحث قمنا بتقسيمه إلى فصلين، كل فصل بمقدمة وينتهي بخاتمة ، تضمن تلخيص عام واختبار للفرضيات التي جاءت في المقدمة البحث ، ثم عرض النتائج التي توصلنا إليها وهذه الفصول كآتي:

- الفصل الأول : إطار النظري للنظام المحاسبي المالي و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولهذا من خلال التطرق أولا إلى الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي و الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تلعب دور مهم في التنمية الاقتصادية
- الفصل الثاني: في بداية تم تقديم للمؤسسة محل الدراسة و أدوات الدراسة ثم عرض القوائم المالية و المعدة وفق النظام المحاسبي المالي وذلك من خلال دراسة بنود الميزانيات في جانب الأصول .

الفصل الأول

الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

مقدمة الفصل:

منذ الثمانينات من القرن العشرين ، انتهجت الجزائر عدة إصلاحات اقتصادية في إطار التوجه إلى اقتصاد السوق الذي معالمه تشجيع القطاع الخاص وجذب الاستثمار الأجنبي ، فضلا عن الإفرازات العولمة التي تقتضي تغيرات جذرية في ميدان المحاسبي.

لهذا قامت الجزائر بإعداد النظام المحاسبي المالي يتماشى مع متغيرات الجديدة المتلائمة مع احتياجات مستعملي المعلومة المالية والمتوافقة مع المعايير المحاسبة الدولية التي تعمل على توحيد المعايير المالية والمحاسبية على مستوى العالم بين المؤسسات الاقتصادية.

وعليه في هذا الفصل سنحاول تطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

المبحث الثاني: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي

نتج عن الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في مجال المحاسبي إصدار النظام المحاسبي المالي ، الذي استمدت مبادئه و قواعده من المعايير المحاسبية الدولية ،وهو حاليا يتم تطبيقه من طرف أغلبية المؤسسات الجزائرية.

المطلب الأول: مفهوم و أهداف ومبادئ النظام المحاسبي

أولا: تعريف النظام المحاسبي المالي

عرف القانون 07-11 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 كما يلي :[1]

النظام المحاسبي المالي والمحاسبة المالية هو نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها ، وتقييمها ، وتسجيلها ، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان و نجاعته ، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية .

من التعريف السابق نستخلص خصائص المحاسبة المالية التالية :[2]

- نظام للمعلومة المالية (تركز على المفهوم المالي أكثر من المفهوم المحاسبي)؛
- كشوف تعكس بصدق المركز المالي (الميزانية = نشاط و المعاملات الكيان)؛
- معلومات يمكن قياسها عدديا (رقميا) تتكون من المعطيات عددية قابلة للقياس النقدي؛
- تصنيف ، وتقييم ، وتسجيل المعلومات المالية (وفق المعايير الدولية)؛
- قياس الأداء ونجاعة الكيان (من خلال جدول حساب النتائج)؛
- قياس وضعية الخزينة (من خلال جدول تدفقات النقدي) قدرة الكيان على توليد النقدية وما يماثلها ؛
- يتم إعداد (كشوف المالية) في نهاية السنة (في نهاية الفترة المحاسبية – مبدأ الدورية).

[1] الجريدة الرسمية ،العدد74،بتاريخ 25نوفمبر 2007 ، القانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي ، المادة 30 ، ص3.

[2] قوي ، عفاف ، **محاولة تطبيق النظام المحاسبي المبسط في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** . مذكرة ماستر في دراسات محاسبية وجبائية ، جامعة ورقلة ،2012، ص 16.

ثانيا : أهداف نظام المحاسبي المالي:[1]

- جلب المستمرين الأجانب من خلال توحيد قراءة القوائم المالية.
- الانتقال من المحاسبة التاريخية إلى المحاسبة المالية المستقبلية (أي الانتقال من ميزانية محاسبية مسجلة بقيم تاريخية إلى ميزانية مالية قابلة للتحليل على حالتها دون إجراء تغيرات عليها).
- الانتقال من محاسبة المعالجة (comptabilité de traitement) إلى محاسبة الحكم (comptabilité de jugement).
- تغيير مصطلح المحاسب إلى مصطلح محضر أو معد القوائم المالية (مساهمة الجميع في إعداد القوائم عن طريق الحكم الشخصي للمسيرين واللجوء إلى مكاتب الخبرة لعملية تقييم الممتلكات).
- تحميل المسؤولية لجميع أطراف معدي أو محضري القوائم المالية (لا تقع المسؤولية على المحاسب فقط).
- إيجاد حلول محاسبية للعمليات التي لم يعالجها المخطط الوطني للمحاسبة.
- تبني تطوير المعايير والتقنيات المحاسبية قصد تقريب ممارستنا المحاسبية من الممارسات الدولية القائمة على المعايير الدولية المصادق عليها من قبل أغلب الدول.
- تمكين المؤسسات الاقتصادية من تقديم معلومات مالية ذات نوعية، كاملة وأكثر شفافية.
- الاستجابة لاحتياجات الإعلام المالي لمختلف مستعملي القوائم المالية، مسيرين، مستثمرين حاليين أو محتملين، مقرضين، زبائن، جمهور، مدققين أو مراجعين، الدولة بمختلف هيئاتها (لم تعد المحاسبة تقتصر على الجهات الضريبية فقط).

[1] د. عمورة جمال، **الإهتلاكات وتدهور قيم التثبيتات في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF)**، ملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعاييرالمحاسبية الدوليةIAS/IFRS،جامعة سعد دحلب البليدة ،2011 ،ص2.

ثالثا : مبادئ النظام المحاسبي المالي الجديد :

يتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا و معايير محاسبية، و مدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعرف بها عامة و لا سيما[1]:

* **محاسبة التعهد** : تسجل الحقوق الناتجة عن الصفقات سواء الخاصة بالسلع أو الخدمات حسب قاعدة الاعتراف بالحقوق (الحقوق المحققة) في الوقت الذي تطرأ فيه دون انتظار تدفقها النقدي، و تظهر في القوائم المالية ضمكن النشاط المرتبطة به.

* **استمرارية الاستغلال** : تنشأ المؤسسة من أجل مزاولة نشاطها باستمرار و لمدة أطول و ينبغي عليها التطلع إلى مستقبل خال من التوقف أو التصفية، لدا يتم إعداد البيانات المحاسبية و القوائم المالية بافتراض أن نشاط المؤسسة مستمر في المستقبل.

* **الدلالة** : يجب أن تكون المعلومات المالية و البيانات المحاسبية مبينة على وثائق ثبوتية مؤرخة تضمن مصداقيتها و ذات معلومات متبوعة بدلائل حول العملية.

* قابلية الفهم : يقصد بدلك قابلية فهم البيانات من حيث المستخدمين بحيث يفترض توفر مستوى مقبول من المعرفة لديهم.

* **المصداقية** : يجب أن تمنح القوائم المالية صورة صادقة للحالة المالية للمؤسسة و أن تمثل المعلومات بصدق العمليات المالية و الاداءات الأخرى التي من المفروض أنها تمثلها أو تعبر عنها بشكل معقول اعتمادا على مقاييس و أسس الاعتراف المعمول بها.

* **التكلفة التاريخية** : تسجل محاسبيا عناصر الأصول و الخصوم و كدا التكاليف و الإيرادات و تظهر ضمن مختلف القوائم المالية بقيمتها التاريخية أي اعتمادا على تكلفة الحصول عليها.

[1] **Projet de système comptable Financier**, Conseil de la comptabilité, ministère des finances, Février 2005, PP 4-5.

* **أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني** : يعتبر هدا المبدأ جديد في الجزائر، بحيث ينبغي التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب الواقع المالي و ليس حسب الظاهر القانوني، فمثلا من خلال هدا المبدأ يمكن تسجيل قرض الإيجار ضمن عناصر الميزانية.

* **مبدأ القيد المزدوج:** تحرر التسجيلات المحاسبية حسب المبدأ المسمى « القيد المزدوج »، حيث يمس كل تسجيل على الأقل حسابين اثنين، أحدهما مدين والآخر دائن، في ظل احترام التسلسل الزمني في تسجيل العمليات، يجب أن يكون المبلغ المدين مساويا للمبلغ الدائن. [1]

يعتبر مبدأ القيد المزدوج من أقدم المبادئ التي عرفتها المحاسبة، وقد أرساه الايطالي (Luca PACIOLI) سنة 1494، ويعرف لحد الساعة قبولا عالميا أصبح بمقتضاه ملزما للممارسة المحاسبية في كل الدول مهما كانت طبيعة أنظمتها المحاسبية.

المطلب الثاني: أحكام ومكونات نظام المحاسبة المالية

أولا : أحكام النظام المحاسبة المالية[2]

حددت أحكام نظام المحاسبة المالية الجديد في القانون رقم07/ 11 المؤرخ في نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي قواعد تقييم ومحاسبة الأصول والخصوم والأعباء و المنتوجات ومحتوى الكشوف المالية وطريقة عرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

ويقرر النظام المحاسبي المالي الجديد حسب هذا القرار محاسبة الأصول والخصوم والأعباء و المنتوجات وكذا القواعد العامة للتقييم. وبخصوص القواعد الخاصة بالتقييم والمحاسبة فقد تطرق النص إلى التثبيتات العينية والمعنوية والمخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ والإعانات والقروض بالإضافة إلى تقييم الأعباء و المنتوجات المالية.

وفيما يخص الكيفيات الخاصة بالتقييم والمحاسبة فقد أشار النص إلى عمليات منجزة بصفة مشتركة أو لحساب الغير وشركات المساهمة وامتيازات المرفق العمومي.

[1] د.بورنان ابراهيم، **النظام المحاسبي المالي بين المبادئ المحاسبية ومعايير المحاسبة الدولية**،ملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعاييرالمحاسبية الدوليةIAS/IFRS،جامعة سعد دحلب البليدة ،2009 ،ص 6.

[2] جريدة المساء، رابط الكتروني :
http://www.el-massa.com/ar/content/view/19696/41/

كما حددت في هذا النص العقود طويلة الأجل والضرائب المؤجلة وعقود الإيجار والتمويل والامتيازات الممنوحة للمستخدمين بالإضافة إلى العمليات المنجزة بالعملات الأجنبية .وبالإضافة إلى الكشوف المالية، فقد تطرق نظام المحاسبة المالية الجديد إلى الحصيلة وحساب النتائج وجدول سيولة الخزينة) الطريقة المباشرة وغير المباشرة (بالإضافة إلى جدول تغير الأموال الخاصة. ويجمع النظام المحاسبي المالي الجديد من جهة أخرى مدونة الحسابات وسيرها والمحاسبة المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة.

وفي هذا الإطار يحدد قرار وزاري ثان صدر في نفس العدد من الجريدة الرسمية أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة.

و يوضح النص أن المحاسبة المالية المبسطة تطبق على الكيانات التجارية الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها 10 ملايين دينار جزائري وعدد المستخدمين 9 أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل وهذا خلال سنتين متتاليتين.

و بالنسبة للنشاط الإنتاجي والحرفي فإن رقم الأعمال محدد ب 6 ملايين دينار وعدد المستخدمين ب 9 أجراء يعملون ضمن ا لوقت الكامل أما بالنسبة لنشاطات الخدمات ونشاطات أخرى فإن رقم أعمالها محدد ب 3 ملايين دينار وعدد المستخدمين 9 أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل، ويشمل رقم الأعمال مجموع النشاطات الرئيسية و/أو الثانوية حسبما جاء في النص. وقد استلهم النظام الجديد الذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من 1جانفي 2010 خلفا للنظام الذي كان ساريا منذ سنة1975 من المعايير الدولية للمحاسبة المالية.

ثانيا : مكونات نظام المحاسبي المالي:

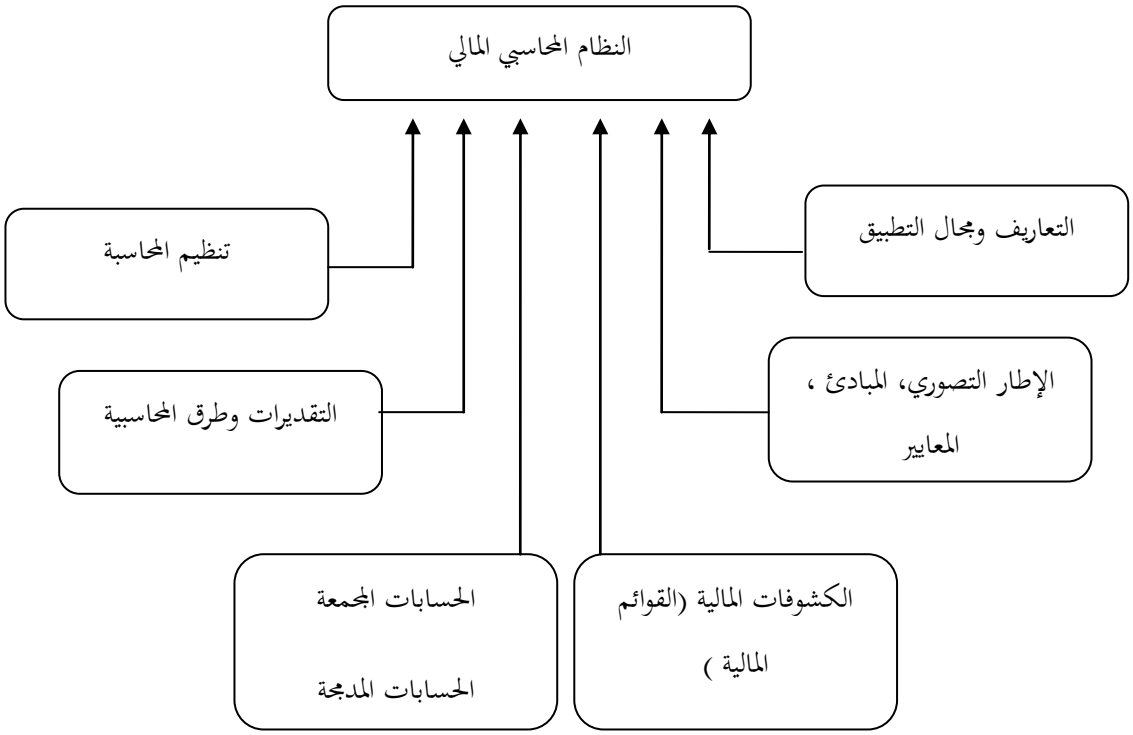

الشكل رقم 01

المصدر : من إعداد الطالب استنادا إلى الجريدة الرسمية ،العدد74،بتاريخ 25نوفمبر 2007

المبحث الثاني: **الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

المطلب الأول : **مفهوم المؤسسات المتوسطة والصغيرة**

لا يوجد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالمؤسسات التي تعتبر في الدول المتقدمة صغرى، تعتبرها الدول النامية كبرى، كما يوجد أكثر من تعريف في الدولة الواحدة. و لقد تبنت الدول معايير مختلفة لتعريفها و من أهم المعاير الشائعة: معيار العمال، معيار رأس المال، معيار المبيعات و الإيرادات، معيار الإنتاج، معيار التقنية المستخدمة، معيار استهلاك الطاقة و لكن أكثر المعايير شيوعا هو عدد العاملين بها، و هنا يوجد أيضا اختلاف حول الحد الأعلى و الأدنى لعدد العاملين مثلا في ألمانيا لا يزيد العدد على 49 عامل و في انجيلترا 200 عامل و 300 عامل في اليابان. و رغم هذا الاختلاف يمكن سرد بعض التعاريف نذكر منها:

بعص الدول تعرفها على أنها المشاريع التي لا يتجاوز عدد العاملين فيها 250 مشتغلا.[1]

أما في بلدان الشرق أسيا و في دراسة حديثة عن المؤسسات المتوسطة والصغيرة قام بها إتحاد دول بلدان جنوب شرق أسيا ASEAN فقد اعتبر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي يكون عدد عمالها أقل من 100 عامل[2]

أما لجنة الأمم المتحدة التنمية الصناعية فتعرف المؤسسات المتوسطة وصغيرة في الدول النامية على أنها كل مؤسسة يعمل بين اقل من 90 عامل، أما بالنسبة للدول المتقدمة فتكون فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة اذا كانت تشغل اقل من 500 عامل[3]

[1] محمد راتول، **بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدروس المستفادة**، ملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية(الشلف:جامعة حسيبة بن بوعلي. يومي 17و18 أفريل2006) ص ص 172-173

[2] عبد الرزاق حميدي، عبد القادر عويبنان **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة – مع الإشارة لبعض التجارب العالمية–**، الملتقى الدولي الموسوم بـ: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة المنظم من قبل جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،ص3

[3] مدخل لدراسة إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، عن الموقع الالكتروني:
www.9alam.com/forums/attachment.php?attachmentid=1737&d ...

ويعرف البعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنها "تلك المشروعات التي يدخلها حجمها دائرة المشروعات التي تحتاج للدعم والرعاية والنابعة من عدم قدرتها الفنية أو المالية على توفير هذا الدعم من مواردها وقدراتها وإمكانياتها الذاتية "[1].

إزاء هذه المعطيات، فإن معيار عدد العمال و قيمة الأصول يعتبران عنصران أساسيان لمختلف بلدان العالم في تحديد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب مجال نشاطاتها الصناعية أو خارج مجال الصناعة (التجارة و الخدمات).

جدول رقم (01) : تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية

عدد العمال	قيمة الأصول بالدولار	نوع المؤسسة
0 – 49	أقل من 3x106	صغيرة
50 – 200	3 x106 إلى أقل من 12 x106	متوسطة
200 – 499	12 x106 إلى أقل من 3 106 x	كبيرة
500 فما فوق	أكبر من 3 x106	كبيرة جدا

المصدر: بلوناس عبدالله ،**المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و القدرة على المنافسة في ظل اقتصاد السوق بالإسقاط على الحالة الجزائرية**، ملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية(الشلف:جامعة حسيبة بن بوعلي. يومي 17و18 أفريل2006) ص126

1. أبو موسى، عبد الحميد، تجربة بنك فيصل الإسلامي المصرفي في تمويل المنشآت الصغيرة المتوسطة، الملتقى السنوي الإسلامي السادس: دور المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة(عمان: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2003)ص4

الجدول رقم (02) : تصنيف المشروعات ص.م خارج القطاع الصناعي (التجارة و الخدمات)

عدد العمال	قيمة الأصول بالدولار	نوع المؤسسة
0 – 49	أقل من 2 x106	صغيرة
50 – 99	2 x106 إلى أقل من 20 106 x	متوسطة
100 فأكثر	20 x106 فما فوق	كبيرة

المصدر: نفس المرجع السابق

تعريف المعتمد في الجزائر:[1]

أعطى المشرّع تعريفا يضع حدّا للفراغ القانوني الحاصل، والجدل القائم حول هذا الموضوع، وهنا ينبغي التذكير بأنّ الجزائر قد تبنّت ميثاق بولوني "La charte de Bologne" في تعريفها للمؤسسات صغيرة والمتوسطة، في جوان 2000 ،وهو ميثاق يكرّس التعريف الذي حدّده الاتحاد الأوربي سنة1996، والذي كان موضوع توصية لكل البلدان الأعضاء.

" تعرّف المؤسسات صغيرة ومتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنّها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات:

- تشغّل من 1 إلى 250 شخص.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي (02) ملياري دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار،كما تستوفي معيار الاستقلالية.

وهناك بعض التعاريف المفصّلة التالية:

- **المؤسسة المتوسطة** هي مؤسسة تشغّل ما بين 50 إلى 250 شخص، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائة (100) وخمسمائة (500) مليون دينار.

-**المؤسسة الصغيرة** هي مؤسسة تشغّل ما بين 10 إلى 49 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي (200)مليون دينار، أو لايتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة (100) مليون دينار.

[1] – **الجريدة الرسمية**، القانون رقم18/01 المؤرخ في 2001/12/12، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد77، ص26

- **المؤسسة المصغّرة** هي مؤسسة تشغّل من عامل (01) إلى تسعة(09) عمّال، وتحقق رقم أعمال أقل من (20) مليون دينار، أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة (10) ملايين دينار".

ويمكن تلخيص هذه التعاريف في الجدول التالي :

جدول رقم03 : توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب التعريف القانوني :

المؤسسة	المستخدمون	رقم الأعمال	الميزانية السنوية
مصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 20 مليون دينار	أقل من 10 مليون دينار
صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من200 مليون دينار	أقل من100 مليون دينار
متوسطة	من 50 إلى 250	من 02 إلى 200 مليون دينار	من100إلى500مليون دينار

المصدر : من إعداد الطالب استنادا إلى المواد السابقة

ومن خلال جدول التالي يبين لنا تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من (2001-2008):

جدول رقم 04 : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2001-2008)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
مؤسسات صغيرة والمتوسطة خاصة	179893	189552	207949	225449	245842	269806	293946	321000
مؤسسات صغيرة والمتوسطة عمومية	778	778	778	778	874	739	666	937

المصدر: نشرية المعلومات الاقتصادية (الجزائر) عدد 2006/10، وعدد 12/ 2007، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثاني: أهداف و خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1- أهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: [1]

يرمي إنشاء مؤسسة صغيرة و متوسطة إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها:

- ترقية روح المبادرة الفردية و الجماعية، باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، و كذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان.
- استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة و هذا لمستحدثي المؤسسات، أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلال الاستحداث لغرض العمل يمكن أن تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل.
- إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية، أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة و هو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة.
- استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة و غير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي، و قد بينت دراسة أجريت على مؤسسة عمومية اقتصادية في قطاع الإنجاز و الأشغال الكبرى أنه يمكن عن طريق التخلي و الاستعادة إنشاء 15 مؤسسة صغيرة.
- يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، مما يجعلها أداة هامة لترقية و تثمين الثروة المحلية، و إحدى وسائل الاندماج و التكامل بين المناطق.
- يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة و المتفاعلة معها و التي تشترك في استخدام نفس المدخلات.
- تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة و لكنها لا تملك القدرة المالية و الإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية.
- تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها و مستخدميها، كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات و الضرائب المختلفة.
- تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم و العائلي.

[1] محمد يعقوبي، **مكانة و واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية**، ملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية(الشلف:جامعة حسيبة بن بوعلي. يومي 17و18 أفريل2006) ص ص45-46

2 – خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: [1]

للمؤسسات الصغيرة المتوسطة من الخصائص ما يؤهلها لتحقيق الأهداف سالفة الذكر، و التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- صغر الحجم و قلة التخصص في العمل، مما يساعد على المرونة و التكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية و الوطنية، و ينمكن أن تكون دولية في ضل العولمة و التفتح الاقتصادي العالمي.
- الضآلة النسبية لرأسمال هذه المؤسسات مما يسهل عملية التمويل خصوصا إذا كان المستحدث أو المستحدثين يمتلكون نصيبا من رأس المال بصورته العينية أو النقدية.
- سرعة الاستجابة لحاجيات السوق، ذلك أن صغر الحجم عموما و قلة التخصص و ضآلة رأس المال كلها عوامل تسمح بتغير درجة و مستوى النشاط أو طبيعته، على اعتبار أنه سيكون أقل كلفة بكثير مما لو تعلق الأمر بمؤسسة كبرى.
- قدرة هذه المؤسسات على الاستجابة للخصوصيات المحلية و الجهوية، تبعا لدرجة وفرة عناصر الإنتاج و مستوى القاعدة الهيكلية.
- دقة الإنتاج و التخصص مما يساعد على اكتساب الخبرة و الاستفادة من نتائج البحث العلمي مما يساعد على رفع مستوى الإنتاجية و من خلالها تخفيض كلفة الإنتاج.
- سرعة الإعلام و سهولة انتشار المعلومة داخل هذا النوع من المؤسسات يمكنها من التكيف بسرعة مع الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية.
- نقص الكفاءة والخبرة على مستوى إدارة المؤسات صغيرة والمتوسطة .[2]
- القدرة على التجديد والابتكار؛ حيث تُعدُّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين المصادر الأساسية للأفكار الجديدة والاختراعات، بسبب الحوافز ومناخ العمل المساعد على ذلك .[3]

[1] قويقع نادية، **إنشاء وتطوير لمؤسسات صغيرو و متوسطة في الدول النامية – حالة الجزائر**– (رسالة ماجستير،غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص20

[2] ماجدة العطية، **إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، عمّان، 2002 ، ص 19.

[3] توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2002 ، ص 29.

المبحث الثالث: دراسات سابقة

أولا : عرض الدراسات السابقة

1 / مهاوة أمال" **إمكانية تحيين النظام المحاسبي المالي وفق المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMEs** – دراسة ميدانية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لسنة 2010 " ، مذكرة ماجستير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، قسم العلوم التجارية ، تخصص محاسبة وجباية ، الجزائر ، 2011-2012 ، هدفت هذه الدراسة الى معالجة إمكانية تحيين النظام المحاسبي المالي وفقا لما جاء به معيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف توضيح النواحي التي يختلف فيها هذا المعيار عن المعايير الدولية للتقاريير المالية بشكلها الكامل ، وبإسقاط على النظام المحاسبي المالي يمكن الوقوف غند أهم نقاط ضعفه وهي النقاط التي تواجه مشاكل تطبيقها في الجزائر، ومن بين نتائج التي توصلت اليها الباحثة تتمثل فيما يلى:

- ضرورة وجود محاسبة مالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاعتماد مختلف مستخدمي التقارير المالية لهذه المؤسسات على بنيتها المالية، مما يعطي أهمية إضافية لتقاريرها المالية ؛
- تختلف الحاجات المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن الحاجات الخاصة بالمؤسسات الأخرى ؛
- أصبحت معظم المؤسسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل على الصعيد العالمي، مما عجل بظهور طلب قوي على وجود معايير محاسبية ذات الصفة العالمية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؛
- يعتبر النظام المحاسبي المالي (SCF)، وبالطبع ليس الوحيد، عقبة أمام نجاح واستمرارية المؤسسات الصغيرة ،والمتوسطة في الجزائر بسبب تعقيده ؛
- تعتبر تكاليف تبني تطبيق بـ IFRS for SMES في الجزائر أقل تكاليف من تطبيق (IAS/IFRS) بشكلها الكامل، لهذا فهو يمثل فرصة حقيقية نحو تحقيق أهداف الجزائر بالاندماج في الاقتصاد الدولي بأقل تكلفة ممكنة ؛
- تتمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وعلى ضوء المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMES من تبسيط نظامها المحاسبي وتطبيقه من قبل المحاسبين دون اشتراط مؤهلات ذات كفاءة عالية وبطريقة معقولة وفعالة ؛
- بتحيين النظام المحاسبي المالي (SCF) تصبح المؤسسات الصغيرة ومتوسطة في الجزائر قادرة على تطبيق هذا النظام بأقل تكلفة وحسب حاجات مستخدمي التقارير المالية مما يؤدي إلى إعداد تقارير مالية تظهربعدالة المركز المالي ونتيجة الأعمال والتدفقات النقدية.

2 / قوي عفاف " **محاولة تطبيق النظام المحاسبي المبسط في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة مؤسسة المطاحن جديع بتقرت-**" ، مذكرة ماستر ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، قسم العلوم التجارية ، تخصص دراسات محاسبية جبائية معمقة، الجزائر، 2011-2012 ، هدفت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى محاولة تطبيق النظام المحاسبي المبسط في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، هذا النظام الذي يعتبر نتاج النظام المحاسبي المالي ، وكذلك التعرف على المعيار المحاسبي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ومن بين نتائج التي توصلت إليها الباحثة تتمثل فيما يلي:

- إن إعمال الإصلاح المحاسبي الذي قامت به الجزائر كان من بين الاصلاحات الاقتصادية الناتجة عن التغير الاقتصادي الذي عرفته الجزائر بالتوجه نحو الاقتصاد السوق؛
- بظهور المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما هو الا دليل على أهمية هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي و الدولي ؛
- تمتلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نفس خصائص المؤسسات المصغرة؛
- النظام المحاسبي المبسط بسيط من حيث التطبيق وغير معقد وبالتالي تكلفة المنفعة أكبر من تطبيق؛
- الكشوف المالية المعدة وفق نظام المحاسبي المبسط غير معقدة وتتمتع بالبساطة؛
- تتمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تطبيق النظام المحاسبي المبسط.

3 / سهام عبد الكريم و إيمان صحراوي " ***دراسة تفصيلية لنظام المحاسبة المالية المطبقة على المؤسسات الصغيرة في الجزائر (محاسبة الخزينة)*** " ، مداخلة في الدولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدوليةIAS/IFRS،جامعة سعد دحلب البليدة ، الجزائر،2009 ، تهدف هذه المداخلة إلى كيفية مسك المحاسبة المالية للمؤسسات الصغيرة في الجزائر وذلك وفق النظام المحاسبي المالي الجديد ، وهذا من خلال دراسة الإطار النظري و المحاسبة المبسطة المطبقة على المؤسسات الصغيرة في الجزائر، ، ومن بين نتائج المداخلة كما يلى:

- أن شكل النظام قام بتغير حقيقية ثقافة المحاسبية المطبقة من طرف المؤسسات الجزائرية نحو معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي IAS/IFRS ؛
- كما نجد أن النظام المحاسبي المالي الجديد قد اهتم بالمؤسسات الصغيرة التي تعتبر أساس التنمية الاقتصادية؛

ثانيا : ما يميز دراستي عن دراسات السابقة

منخلال هذه الدراسة ومع مقارنتها بـ الدراسات السابقة نلاحظ ما يلي :

- المواضيع التي عالجت الدراسة الميدانية جل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحقق في نتيجة خسارة ؛
- عدم فهم الجيد المحاسبين للنظام المحاسبي المالي؛
- لا تعتبر جل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن النظام المحاسبي المالي مستقل عن الجباية؛
- تم تغيير إلا أرقام حسابات بالنسبة للميزانية وجدول حسابات النتائج .يلي:
- أن هذه الدراسة هي دراسة ميدانية كما يمكنها أن تكون في استبيان كدراسات السابقة؛
- في معظم دراسات السابقة والتي تم عرضها في استبيان يرون أن الجزائر مجبرة في تطبيق المعايير المحاسبة الدولية ولكن من خلال الدراسة الميدانية ألاحظ أنها ليست مجبرة على تطبيق المعايير المحاسبة الدولية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لسهولة حساباتها ؛
- قيام بتحليل وتفسير في الدراسات السابقة النتائج بواسطة البرنامج SPSS حيث أن الدراسة الميدانية تم تحليلها بالنظام EXCEL.

خلاصة الفصل:

استجابت الجزائر للمستجدات الدولية بتبنيها لنظام محاسبي مالي، يتوافق بدرجة عالية مع معايير المحاسبة الدولية سواء من حيث الإطار المفاهيمي النظري أو من حيث المعالجة المحاسبية لبعض المسائل المطروحة بحدة في المحاسبة ، رغم ملاحظة بعض الاختلافات التي ترجع أساسا إلى الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات البيئة الجزائرية في إعداده.

حيث أن قيام الجزائر بتبني نظام المحاسبي يتوافق مع البيئة الاقتصادية والمالية والدولية هو من المتطلبات الضرورية في العصر الحالي ، ولكن المشكل المطروح ليس في النظام في حد ذاته وإنما في تطبيقه على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

الفصل الثاني
دراسة حالة لشركة طرانس كنال /شرق

مقدمة الفصل :

بغية الإلمام بالموضوع الدراسة وتكملة الجانب النظري الذي تم تطرق إليه في الفصل السابق و الإجابة على الإشكالية الأساسية ، نحاول من خلال هذا الفصل إعداد دراسة حالة ، نسعى من خلالها إلى اختبار واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .

ولقد اختارنا لهذا الغرض قيام بدراسة حالة لمؤسسة طرانس كنال / شرق و بذلك ستكون دراسة الفصل تتمحور على ما يلي :

المبحث الأول: تقديم وعرض قوائم المالية للمؤسسة

المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشة البحث

المبحث الأول: تقديم وعرض قوائم المالية للمؤسسة

المطلب الأول: تقديم لشركة TRANS CANAL/EST

تقع مؤسسة طرانس كنال /شرق – وحدة ورقلة – في الجنوب الشرقي لولاية ورقلة ، وبضبط في المنطقة الصناعية وتقع بين الوحدة الصناعية للبناء ورقلة والشركة الوطنية للخشب ، ونشأت في عام 1978 وبدأت في عملية الإنتاج في 18 / 04 / 1979 وهذا بحضور السيد الوالي ولاية ورقلة والمدير العام للديوان الوطني للعتاد الري، وهي تقوم بصناعة وبيع خرسانات صرف المياه القدرة المصنوعة من الاسمنت المائي بشتى الأنواع بقطر 300 سم إلى 1100 سم وبطول 3 م إلى 7 م ، ومنذ نشوءها عرفت وحدة ورقلة عدة تحسينات وتجديدات على مستوى التقني للإنتاج الذي تحددها التطورات الحديثة في المنطقة وقد حددت مؤسسة طرانس كنال/شرق أدوارا لوحدتها ومن بينها وحدة ورقلة ، والتي هي كما يلي:

- تنفيذ السياسة المرسومة من قبل المؤسسة في إطار الأهداف الاجتماعية ؛
- الحفاظ على احترام هذه السياسة بواسطة هذه الدوائر؛
- تقديم تقارير التسيير الى المديرية العامة ؛

ومن بين أهم أهداف المسطرة للوحدة :

- تغطية احتياجات مشاريع الري بالمنطقة ؛
- تحسين مستوى أداء المؤسسة ؛
- الريادةٌ في السوق من خلال محاولة خلق منتج منافس بمواصفات تقنية ؛
- محاولة تقليل تكاليف الإنتاج ؛

المطلب الثاني: أدوات الدراسة

أولا : جمع الوثائق والبيانات

خلال الدراسة بجمع الوثائق والبيانات المتعلقة بموضوع الدراسة وكل ما يتعلق بالنظام المحاسبي في الجزائر ، ونذك من هذه الوثائق :

- الجريدة الرسمية (المراسيم التنفيذية ، التعليمة ، ...)؛
- النشرات التي يصدرها المجلس الوطني للمحاسبة CNC؛
- ملتقيات والأبحاث العلمية التي أجريت في الجزائر؛
- مقالات منشورة في الانترنيت قام بها الباحثون ؛
- الجرائد والمجالات (جريدة المساء ،...)؛

ثانيا : المقابلات الشخصية

قمنا بإجراء مقابلات الشخصية مع الأطراف القائمة على تطوير النظام المحاسبي المالي في الجزائر ونذكر منها:

- الجامعة : الأساتذة المختصين أو الباحثين في ميدان المحاسبة ، وطلبة الماجستير تخصص دراسات محاسبية و جبائية ؛
- خبراء المحاسبين ،محافظو حسابات و محاسبين المعتمدين ؛
- قسم المحاسبة لمؤسسة TRANS-CANAL/EST ؛

المطلب الثالث: القوائم المالية للمؤسسة حسب النظام المحاسبي المالي

سنحاول من خلال هذا المطلب عرض القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي لمؤسسة طرانس كنال / شرق والتي يتم إعدادها من خلال الميزانية ، جدول حسابات النتائج ، جدول تدفقات الخزينة ،وهذا بدراسة بنود الميزانيات في جانب الأصول التي هي محل دراستنا وذلك من سنة 2009-2012

1/ الميزانية:

تحتوي الميزانية في جانب الأصول لمؤسسة طرانس كنال / شرق من قسمين وهما كما يأتي:

الأصول الغير الجارية : وتحتوي على التثبيتات العينية والتثبيتات المالية .

الأصول الجارية: تحتوي على المخزونات والمنتجات قيد الصنع ، الاستخدامات المماثلة و الموجودات وما يماثلها.

1-1 الوضعية عند نهاية سنة المالية لسنة 2009

جانب الأصول

- **التثبيتات المعنوية**

1/ التثبيتات العينية2009

الجدول رقم (1.5) : التثبيتات العينية2009

الأصول المثبتة (غيرا لجارية)	القيمة دج	النسبة %
إجمالي التثبيتات العينية	70,441,005.94	100
أراضي	54,000,000.00	76.66
البناءات	5,232,515.76	7.43
التثبيتات الأخرى	11,398,769.47	16.18

2 / التثبيتات المالية 2009

جدول رقم (2.5) التثبيتات المالية 2009

الاصول المالية	القيمة دج	النسبة%
الضرائب المؤجلة على الاصول	1,488,425.87	100

الشكل رقم 02 : التمثيل البياني للميزانية في جانب التثبيتات المعنوية لسنة 2009

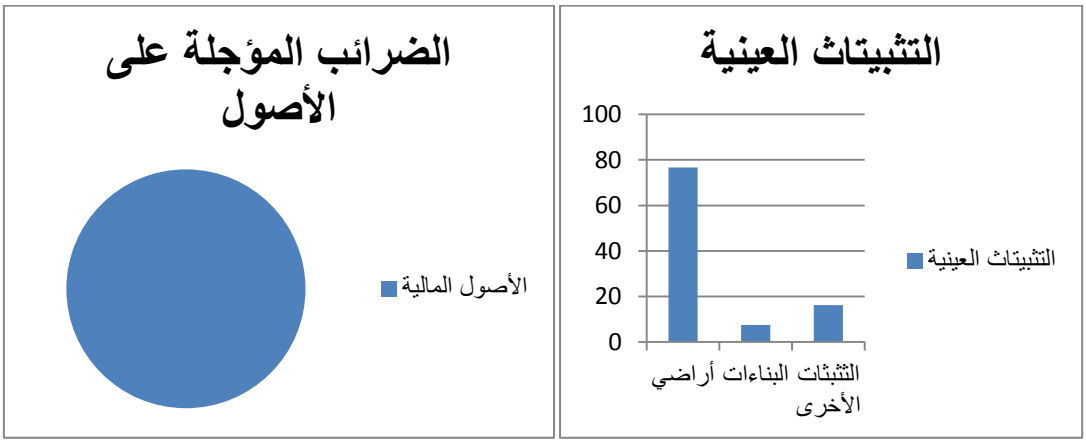

المصدر : من إعداد الطالب بناء على الميزانية 2009 (أنظر الملحق رقم 01)

التعليق:

من خلال الوضعية عند نهاية سنة المالية لسنة 2009/12/31 لمؤسسة طرانس كنال/ شرق ومن خلال التمثيل البياني للميزانية أن الأصول المثبتة تنقسم إلى قسمين وهي التثبيتات العينية والتثبيتات المالية.

حيث أن التثبيتات العينية تتشكل من الأرضي التي تقدر بنسبتها بـ 77.34% ، كما تقدر نسبة البناءات بـ 6.43 % وتقدر نسبة التثبيتات العينية الأخرى بـ 16.23 % من مجموع التثبيتات العينية .

كما أن التثبيتات المالية تقدر بنسبة 100% التي تتشكل في الضرائب المؤجلة على الأصول .

- **الأصول الجارية**

1/ المخزونات ومنتجات قيد الانجاز

جدول رقم (3.5) المخزونات ومنتجات قيد الانجاز

الأصول الجارية	القيمة دج	النسبة%
المخزونات ومنتجات قيد الانجاز	21,381,991.30	100

2/ الاستخدامات المماثلة

جدول رقم(4.5) الاستخدامات المماثلة

الأصول الجارية	القيمة دج	النسبة%
مجموع الاستخدامات المماثلة	29,751,599.03	100
الزبائن	24,823,641.26	83.43
المدينون الآخرون	4,926,734.39	16.55
الضرائب	1,223.38	0.02

3/ الموجدات وما يماثلها

جدول رقم(5.5) الموجدات وما يماثلها

الأصول الجارية	القيمة دج	النسبة%
أموال الخزينة	22,271,898.00	100

الشكل رقم 03: التمثيل البياني للميزانية في جانب الأصول الجارية لسنة 2009

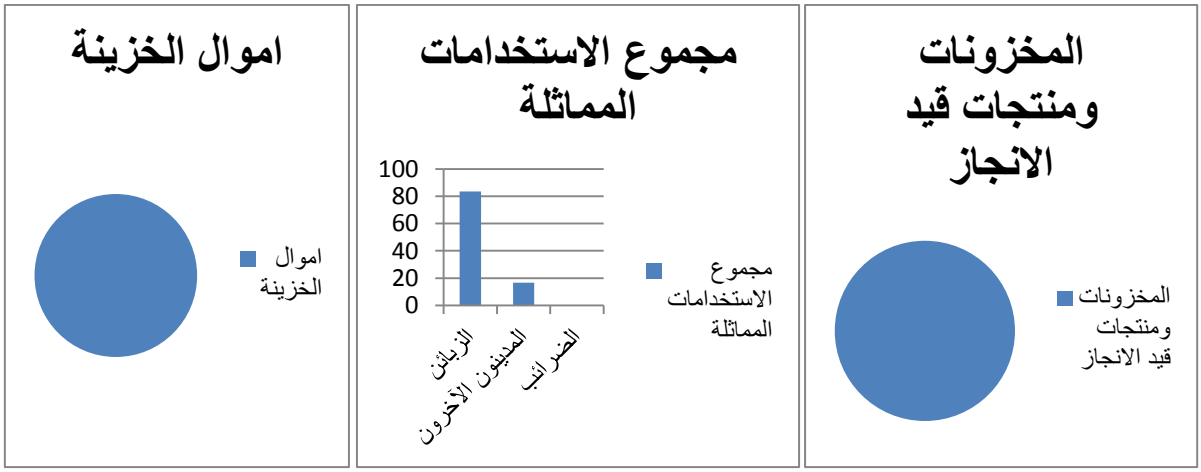

المصدر : من إعداد الطالب بناء على الميزانية 2009 (أنظر الملحق رقم 01)

التعليق:

من خلال الوضعية عند نهاية سنة المالية لسنة 2009/12/31 لمؤسسة طرانس كنال/ شرق ومن خلال التمثيل البياني للميزانية أن الأصول الجارية تنقسم إلى ثلاثة أقسام والتي تتمثل في المخزونات ومنتجات قيد الانجاز التي تقدر نسبتها بـ 100% ، حيث أن الاستخدامات المماثلة فإنها تتشكل من الزبائن التي تقدر نسبتها بـ 90.91 % ، المدينون الآخرون تقدر نسبتها بـ 8.97 % وكما تقدر نسبة الضرائب بـ 0.11 % ، كما تقدر الموجودات وما يماثلها في المؤسسة ب 100% التي تتمثل في أموال الخزينة .

جانب الخصوم لسنة 2009

تحتوي الميزانية من جانب الخصوم على مجموع رؤوس الأموال الخاصة ، مجموع الخصوم الغير الجارية و مجموع الخصوم الجارية.

الجدول رقم (6.5) جانب الخصوم لسنة 2009

الخصوم	القيمة	النسبة %
مجموع الخصوم	145,354,920.14	100
مجموع رؤوس الأموال الخاصة	84,902,255.43	58.41
مجموع الخصوم الغير الجارية	27,259,092.35	18.75
مجموع الخصوم الجارية	33,193,572.36	22.84

الشكل رقم04 : التمثيل البياني للميزانية في جانب الخصوم لسنة 2009

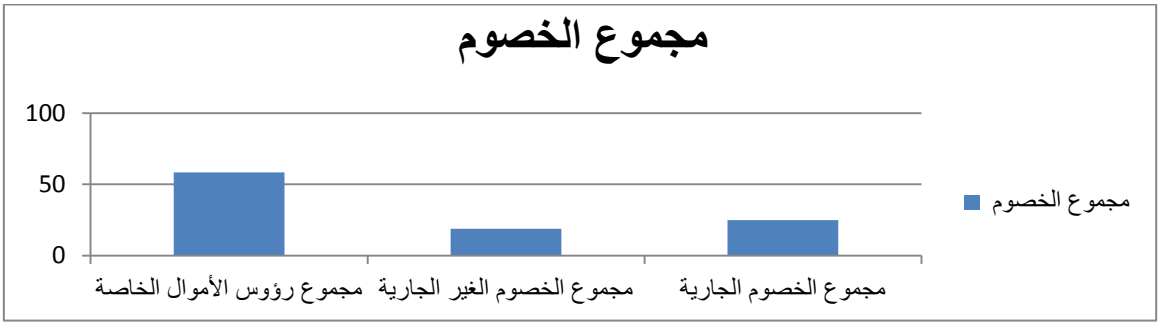

المصدر : من إعداد الطالب بناء على الميزانية 2009 (أنظر الملحق رقم 02)

التعليق:

من خلال الوضعية عند نهاية سنة المالية لسنة 2009/12/31 لمؤسسة طرانس كنال/ شرق ومن خلال التمثيل البياني للميزانية من جانب الخصوم تم تقسيمها الى ثلاثة أقسام والتي تتمثل في مجموع رؤوس الأموال الخاصة التي تقدر بنسبة 58.41 % ، كما تقدر نسبة مجموع الخصوم الغير الجارية بـ 18.75 % وكما تقدر نسبة مخصوم الجارية ب 22.84%.

2-1 الوضعية عند نهاية سنة المالية لسنة 2010

جانب الأصول

- **التثبيتات المعنوية**

1/ التثبيتات العينية2010

الجدول رقم (1.6) : التثبيتات العينية2010

الأصول المثبتة (غيرا لجارية)	القيمة دج	النسبة %
إجمالي التثبيتات العينية	69,820,952.70	100
أراضي	54,000,000.00	77.34
البناءات	4,491,375.21	6.43
التثبيتات الأخرى	11,329,577.49	16.23

3 / التثبيتات المالية 2010

جدول رقم (2.6) التثبيتات المالية 2010

الاصول المالية	القيمة دج	النسبة%
الضرائب المؤجلة على الاصول	1,354,603.26	100

الشكل رقم 05 : التمثيل البياني للميزانية في جانب التثبيتات المعنوية لسنة 2010

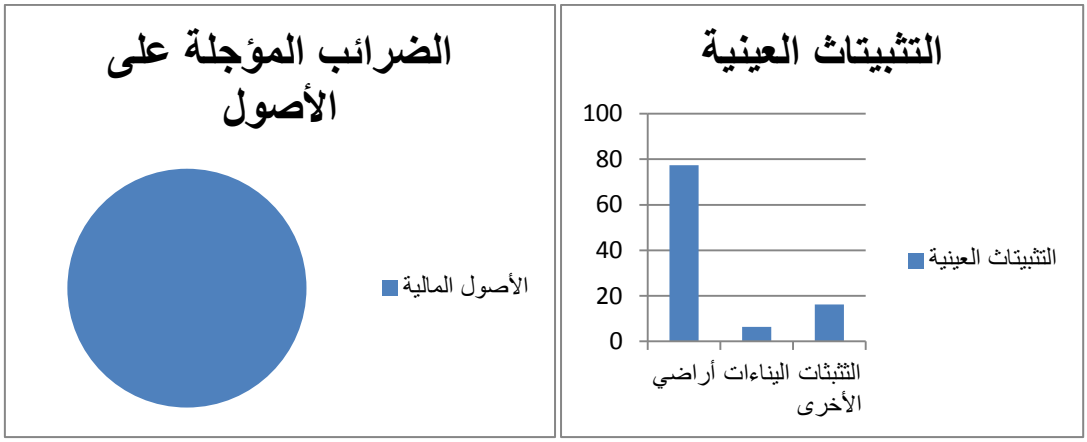

المصدر : من إعداد الطالب بناء على الميزانية 2010 (أنظر الملحق رقم 01)

التعليق:

من خلال الوضعية عند نهاية سنة المالية لسنة 2010/12/31 لمؤسسة طرانس كنال/ شرق ومن خلال التمثيل البياني للميزانية أن الأصول المثبتة تنقسم إلى قسمين وهي التثبيتات العينية والتثبيتات المالية.

حيث أن التثبيتات العينية تتشكل من الأرضي التي تقدر بنسبتها بـ 76.66% ، كما تقدر نسبة البناءات بـ 7.43 % وتقدر نسبة التثبيتات العينية الأخرى بـ 16.18 % من مجموع التثبيتات العينية .

كما أن التثبيتات المالية تقدر بنسبة 100% التي تتشكل في الضرائب المؤجلة على الأصول .

- **الأصول الجارية**

1/ المخزونات ومنتجات قيد الانجاز

جدول رقم (3.6) المخزونات ومنتجات قيد الانجاز

الأصول الجارية	القيمة دج	النسبة%
المخزونات ومنتجات قيد الانجاز	22,031,030.16	100

2/ الاستخدامات المماثلة

جدول رقم(4.6) الاستخدامات المماثلة

الأصول الجارية	القيمة دج	النسبة%
مجموع الاستخدامات المماثلة	23,424,074.01	100
الزبائن	21,294,852.06	90.91
المدينون الآخرون	2,102,309.82	8.97
الضرائب	26,912.13	0.11

3/ الموجدات وما يماثلها

جدول رقم(5.6) الموجدات وما يماثلها

الأصول الجارية	القيمة دج	النسبة%
أموال الخزينة	10,832,562.17	100

الشكل رقم 06 : التمثيل البياني للميزانية في جانب الأصول الجارية لسنة 2010

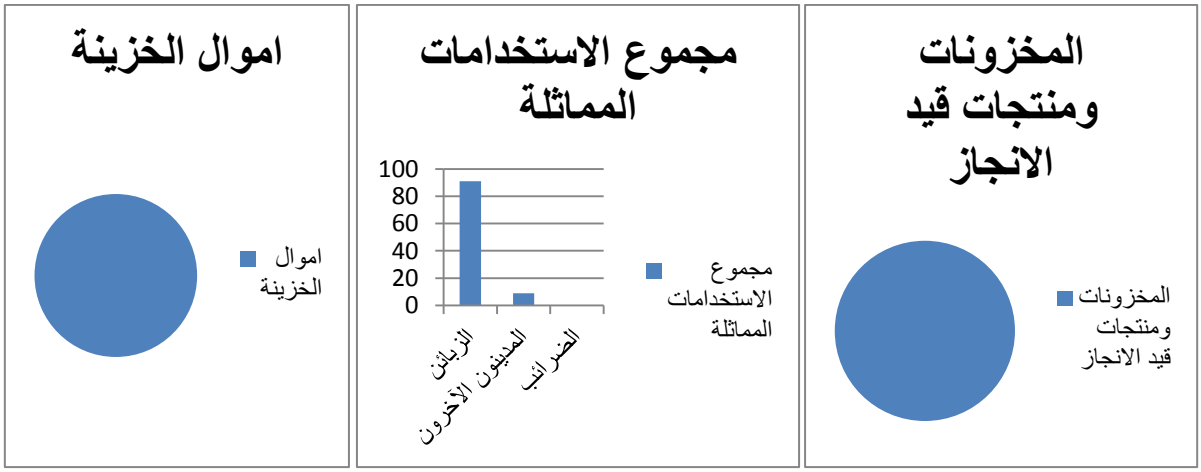

المصدر : من إعداد الطالب بناء على الميزانية 2010 (أنظر الملحق رقم 01)

التعليق:

من خلال الوضعية عند نهاية سنة المالية لسنة 2010/12/31 لمؤسسة طرانس كنال/ شرق ومن خلال التمثيل البياني للميزانية أن الأصول الجارية تنقسم إلى ثلاثة أقسام والتي تتمثل في المخزونات ومنتجات قيد الانجاز التي تقدر نسبتها بـ 100% ، حيث أن الاستخدامات المماثلة فإنها تتشكل من الزبائن التي تقدر نسبتها بـ 83.43 % ، المدينون الآخرون تقدر نسبتها بـ 16.55 % وكما تقدر نسبة الضرائب بـ 0.02 % ، كما تقدر الموجودات وما يماثلها في المؤسسة ب 100% التي تتمثل في أموال الخزينة .

جانب الخصوم لسنة 2010

تحتوي الميزانية من جانب الخصوم على مجموع رؤوس الأموال الخاصة ، مجموع الخصوم الغير الجارية و مجموع الخصوم الجارية.

الجدول رقم (6.6) جانب الخصوم لسنة 2010

الخصوم	القيمة	النسبة %
مجموع الخصوم	123,901,078.68	100
مجموع رؤوس الأموال الخاصة	82,436,392.32	66.53
مجموع الخصوم الغير الجارية	22,031,030.16	17.78
مجموع الخصوم الجارية	19,433,656.20	15.68

الشكل رقم 07 : التمثيل البياني للميزانية في جانب الخصوم لسنة 2010

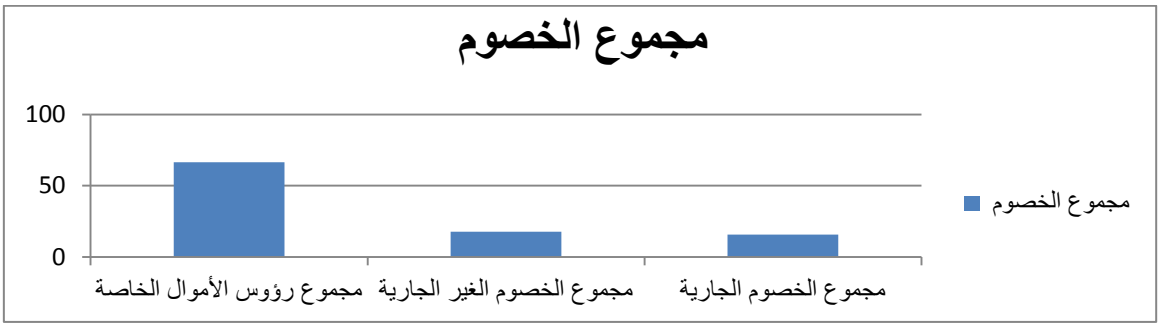

المصدر : من إعداد الطالب بناء على الميزانية 2010 (أنظر الملحق رقم 02)

التعليق:

من خلال الوضعية عند نهاية سنة المالية لسنة 2010/12/31 لمؤسسة طرانس كنال/ شرق ومن خلال التمثيل البياني للميزانية من جانب الخصوم تم تقسيمها الى ثلاثة أقسام والتي تتمثل في مجموع رؤوس الأموال الخاصة التي تقدر بنسبة 66.53 % ، كما تقدر نسبة مجموع الخصوم الغير الجارية بـ 17.78 % وكما تقدر نسبة مخصوم الجارية ب 15.68%.

3-1 الوضعية عند نهاية سنة المالية لسنة 2011

جانب الأصول

- **التثبيتات المعنوية**

1/ التثبيتات العينية2011

الجدول رقم (1.7) التثبيتات العينية2011

الأصول المثبتة (غيرا لجارية)	القيمة دج	النسبة %
إجمالي التثبيتات العينية	67,147,213.06	100
أراضي	54,000,000.00	80.420
البناءات	3,914,097.98	5.829
التثبيتات الأخرى	9,233,115.08	13.751

4 / التثبيتات المالية 2011

جدول رقم (2.7) التثبيتات المالية 2011

الاصول المالية	القيمة دج	النسبة%
الضرائب المؤجلة على الاصول	1,920,324.54	100

الشكل رقم 08 : التمثيل البياني للميزانية في جانب التثبيتات المعنوية لسنة 2011

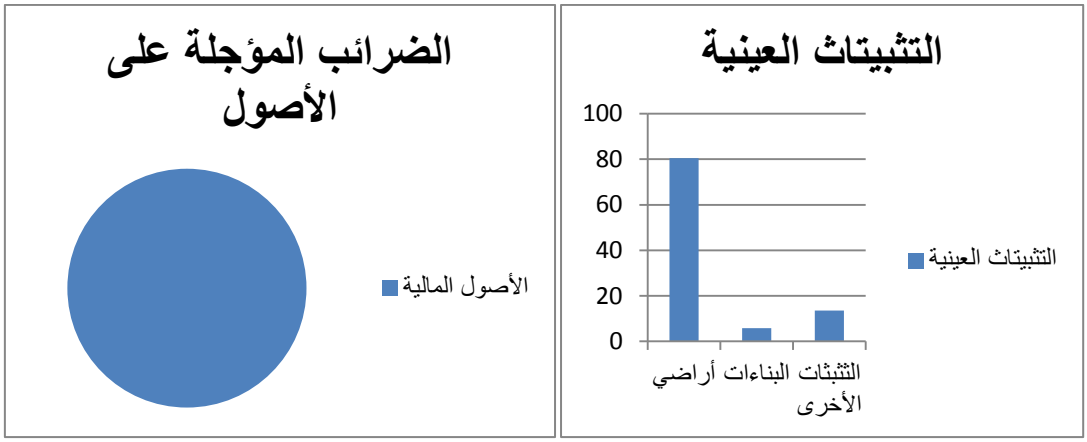

المصدر : من إعداد الطالب بناء على الميزانية 2011 (أنظر الملحق رقم03)

التعليق:

من خلال الوضعية عند نهاية سنة المالية لسنة 2011/12/31 لمؤسسة طرانس كنال/ شرق ومن خلال التمثيل البياني للميزانية أن الأصول المثبتة تنقسم إلى قسمين وهي التثبيتات العينية والتثبيتات المالية.

حيث أن التثبيتات العينية تتشكل من الأرضي التي تقدر بنسبتها بـ 80.42% ، كما تقدر نسبة البناءات بـ 5.82 % وتقدر نسبة التثبيتات العينية الأخرى بـ 13.75 % من مجموع التثبيتات العينية .

كما أن التثبيتات المالية تقدر بنسبة 100% التي تتشكل في الضرائب المؤجلة على الأصول .

- **الأصول الجارية**

1/ المخزونات ومنتجات قيد الانجاز

جدول رقم (3.7) المخزونات ومنتجات قيد الانجاز

الأصول الجارية	القيمة دج	النسبة%
المخزونات ومنتجات قيد الانجاز	14,109,188.39	100

2/ الاستخدامات المماثلة

جدول رقم(4.7) الاستخدامات المماثلة

الأصول الجارية	القيمة دج	النسبة%
مجموع الاستخدامات المماثلة	3,118,959.47	100
الزبائن	1,878,763.56	60.24
المدينون الآخرون	1,239,005.91	39.72
الضرائب	1,190.00	0.04

3/ الموجدات وما يماثلها

جدول رقم(5.7) الموجدات وما يماثلها

الأصول الجارية	القيمة دج	النسبة%
أموال الخزينة	2,694,799.48	100

الشكل رقم 09 : التمثيل البياني للميزانية في جانب الأصول الجارية لسنة 2011

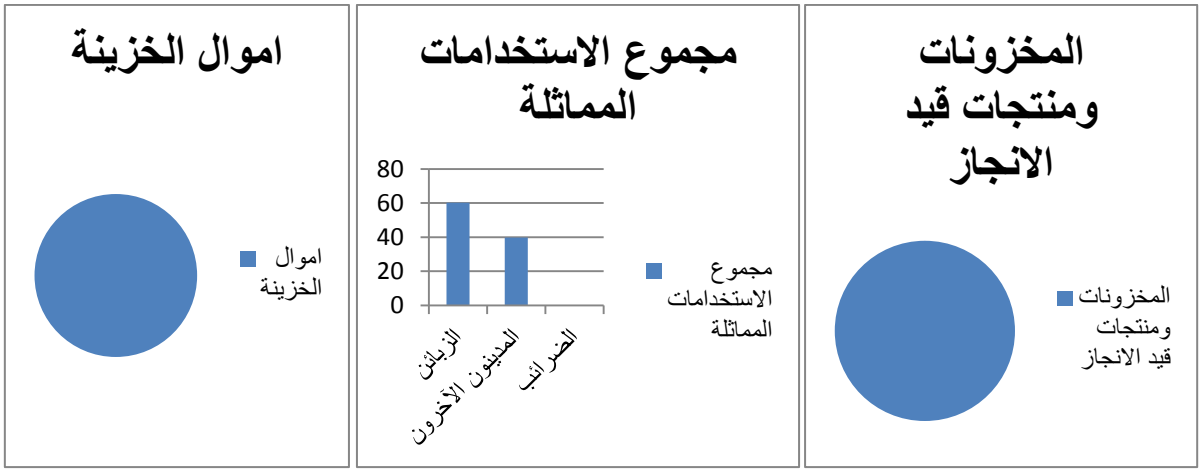

المصدر : من إعداد الطالب بناء على الميزانية 2011 (أنظر الملحق رقم 03)

التعليق:

من خلال الوضعية عند نهاية سنة المالية لسنة 2011/12/31 لمؤسسة طرانس كنال/ شرق ومن خلال التمثيل البياني للميزانية أن الأصول الجارية تنقسم إلى ثلاثة أقسام والتي تتمثل في المخزونات ومنتجات قيد الانجاز التي تقدر نسبتها بـ 100% ، حيث أن الاستخدامات المماثلة فإنها تتشكل من الزبائن التي تقدر نسبتها بـ 60.24 % ، المدينون الآخرون تقدر نسبتها بـ 39.72 % وكما تقدر نسبة الضرائب بـ 0.04 % ، كما تقدر الموجودات وما يماثلها في المؤسسة ب 100% التي تتمثل في أموال الخزينة .

جانب الخصوم لسنة 2011

تحتوي الميزانية من جانب الخصوم على مجموع رؤوس الأموال الخاصة ، مجموع الخصوم الغير الجارية و مجموع الخصوم الجارية.

الجدول رقم (6.7) جانب الخصوم لسنة 2011

الخصوم	القيمة	النسبة %
مجموع الخصوم	88,990,484.94	100
مجموع رؤوس الأموال الخاصة	56,273,523.28	63.24
مجموع الخصوم الغير الجارية	25,008,510.60	28.10
مجموع الخصوم الجارية	7,708,451.06	8.66

الشكل رقم 10 : التمثيل البياني للميزانية في جانب الخصوم لسنة 2011

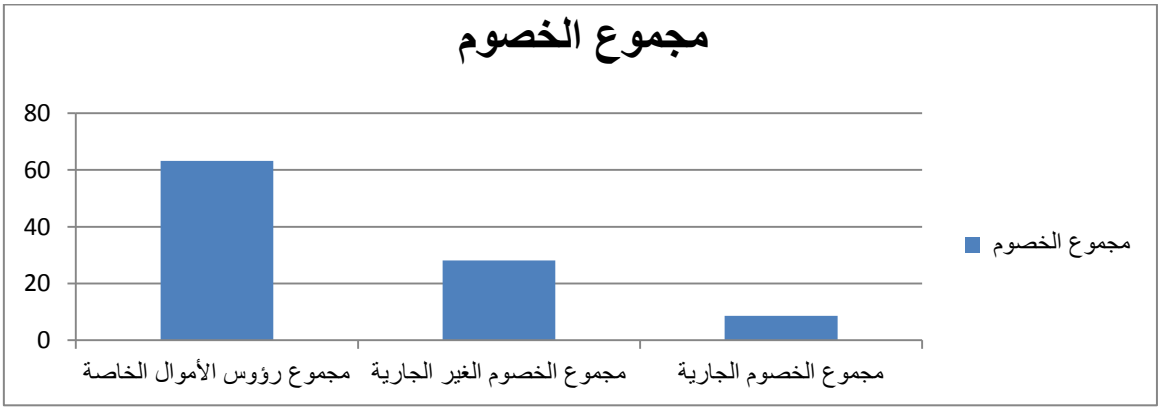

المصدر : من إعداد الطالب بناء على الميزانية 2011 (أنظر الملحق رقم 04)

التعليق:

من خلال الوضعية عند نهاية سنة المالية لسنة 2011/12/31 لمؤسسة طرانس كنال/ شرق ومن خلال التمثيل البياني للميزانية من جانب الخصوم تم تقسيمها الى ثلاثة أقسام والتي تتمثل في مجموع رؤوس الأموال الخاصة التي تقدر بنسبة 63.24 % ، كما تقدر نسبة مجموع الخصوم الغير الجارية بـ 28.10 % وكما تقدر نسبة مخصوم الجارية ب 8.66%.

4-1 الوضعية عند نهاية سنة المالية لسنة 2012

جانب الأصول

- **التثبيتات المعنوية**

1/ التثبيتات العينية2012

الجدول رقم (1.8) التثبيتات العينية2012

الأصول المثبتة (غيرا لجارية)	القيمة دج	النسبة %
إجمالي التثبيتات العينية	65,185,827.71	100
أراضي	54,000,000.00	80.84
البناءات	3,363,236.72	5.16
التثبيتات الأخرى	7,822,590.99	12.00

5 / التثبيتات المالية 2012

جدول رقم (2.8) التثبيتات المالية 2012

الاصول المالية	القيمة دج	النسبة%
الضرائب المؤجلة على الاصول	2,398,972.23	100

الشكل رقم 11 : التمثيل البياني للميزانية في جانب التثبيتات المعنوية لسنة 2012

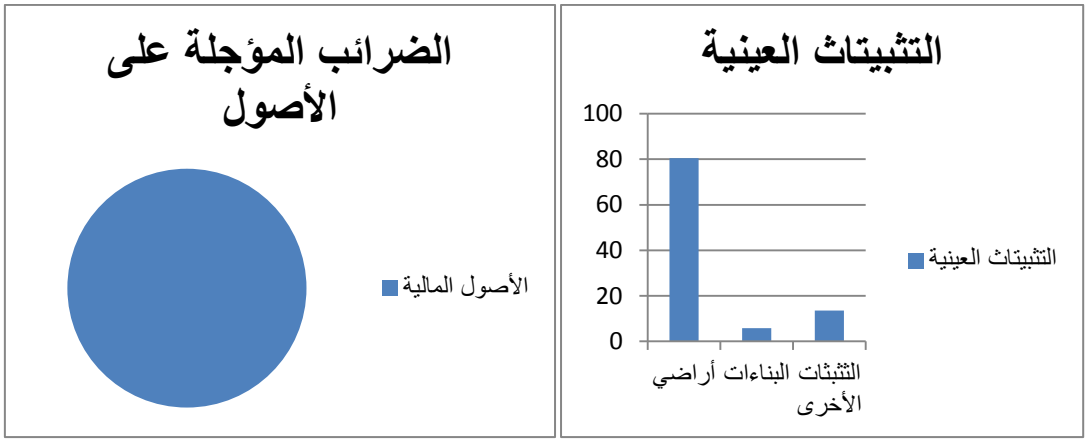

المصدر : من إعداد الطالب بناء على الميزانية 2012 (أنظر الملحق رقم 03)

التعليق:

من خلال الوضعية عند نهاية سنة المالية لسنة 2012/12/31 لمؤسسة طرانس كنال/ شرق ومن خلال التمثيل البياني للميزانية أن الأصول المثبتة تنقسم إلى قسمين وهي التثبيتات العينية والتثبيتات المالية.

حيث أن التثبيتات العينية تتشكل من الأرضي التي تقدر بنسبتها بـ 80.84 % ، كما تقدر نسبة البناءات بـ 5.16 % وتقدر نسبة التثبيتات العينية الأخرى بـ 12.00% من مجموع التثبيتات العينية .

كما أن التثبيتات المالية تقدر بنسبة 100% التي تتشكل في الضرائب المؤجلة على الأصول .

- **الأصول الجارية**

1/ المخزونات ومنتجات قيد الانجاز

جدول رقم (3.8) المخزونات ومنتجات قيد الانجاز

الأصول الجارية	القيمة دج	النسبة%
المخزونات ومنتجات قيد الانجاز	14,985,356.48	100

2/ الاستخدامات المماثلة

جدول رقم(4.8) الاستخدامات المماثلة

الأصول الجارية	القيمة دج	النسبة%
مجموع الاستخدامات المماثلة	**3,317,499.91**	100
الزبائن	1,723,803.48	51.96
المدينون الآخرون	1,234,408.48	37.021
الضرائب	359,287.95	10.83

3/ الموجدات وما يماثلها

جدول رقم(5.8) الموجدات وما يماثلها

الأصول الجارية	القيمة دج	النسبة%
أموال الخزينة	555,606.77	100

الشكل رقم 12 : التمثيل البياني للميزانية في جانب الأصول الجارية لسنة 2012

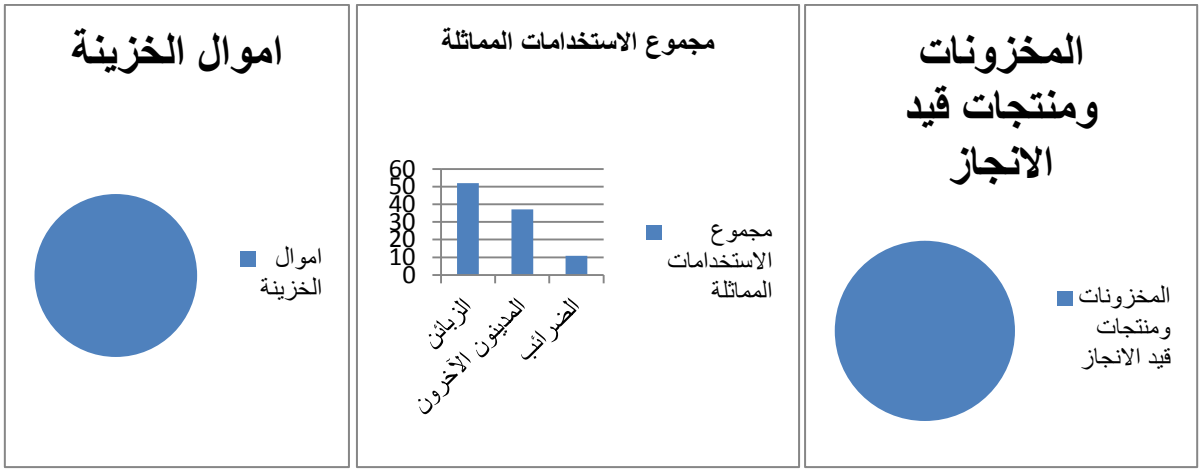

المصدر : من إعداد الطالب بناء على الميزانية 2012 (أنظر الملحق رقم 03)

التعليق:

من خلال الوضعية عند نهاية سنة المالية لسنة 2012/12/31 لمؤسسة طرانس كنال/ شرق ومن خلال التمثيل البياني للميزانية أن الأصول الجارية تنقسم إلى ثلاثة أقسام والتي تتمثل في المخزونات ومنتجات قيد الانجاز التي تقدر نسبتها بـ 100% ، حيث أن الاستخدامات المماثلة فإنها تتشكل من الزبائن التي تقدر نسبتها بـ 51.96% ، المدينون الآخرون تقدر نسبتها بـ 37.02 % وكما تقدر نسبة الضرائب بـ 10.83 % ، كما تقدر الموجودات وما يماثلها في المؤسسة ب 100% التي تتمثل في أموال الخزينة .

جانب الخصوم لسنة 2012

تحتوي الميزانية من جانب الخصوم على مجموع رؤوس الأموال الخاصة ، مجموع الخصوم الغير الجارية و مجموع الخصوم الجارية.

الجدول رقم (6.8) جانب الخصوم لسنة 2012

الخصوم	القيمة	النسبة %
مجموع الخصوم	86,443,283.10	100
مجموع رؤوس الأموال الخاصة	43,799,188.78	50.67
مجموع الخصوم الغير الجارية	26,888,449.28	31.11
مجموع الخصوم الجارية	15,755,645.04	18.23

الشكل رقم 13 : التمثيل البياني للميزانية في جانب الخصوم لسنة 2011

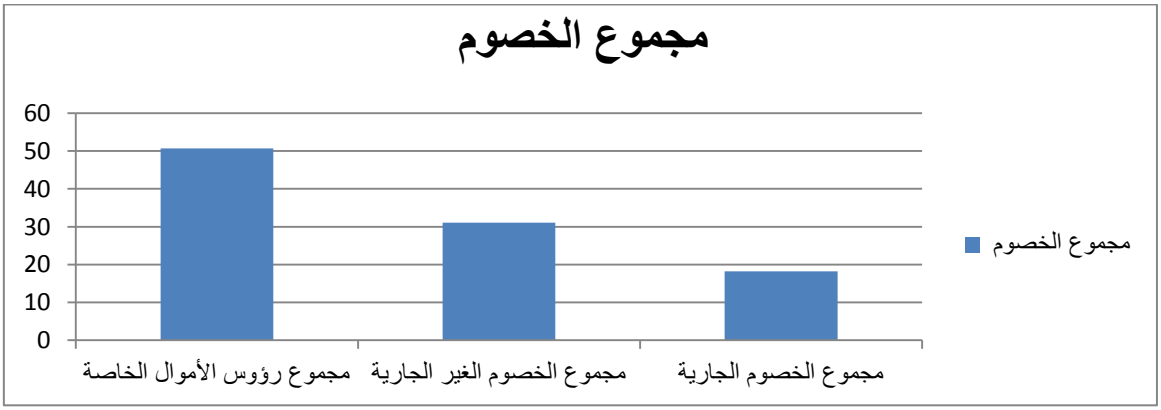

المصدر : من إعداد الطالب بناء على الميزانية 2012 (أنظر الملحق رقم 04)

التعليق:

من خلال الوضعية عند نهاية سنة المالية لسنة 2012/12/31 لمؤسسة طرانس كنال/ شرق ومن خلال التمثيل البياني للميزانية من جانب الخصوم تم تقسيمها الى ثلاثة أقسام والتي تتمثل في مجموع رؤوس الأموال الخاصة التي تقدر بنسبة 50.67 % ، كما تقدر نسبة مجموع الخصوم الغير الجارية بـ 31.11 % وكما تقدر نسبة مخصوم الجارية ب 18.23%.

المقارنة في الميزانيات من 2009 إلى 2012

الجدول رقم 09 المقارنة في الميزانيات من 2009 إلى 2012

الميزانيات	القيمة	النسبة %
مجموع الميزانيات	444669964.78	100
مجموع ميزانية 2009	145334920.14	32.68
مجموع ميزانية 2010	123901276.60	27.86
مجموع ميزانية 2011	88990484.94	20.01
مجموع ميزانية 2012	86443283.10	19.44

الشكل رقم 14 : التمثيل البياني للميزانية من 2009 الى 2012

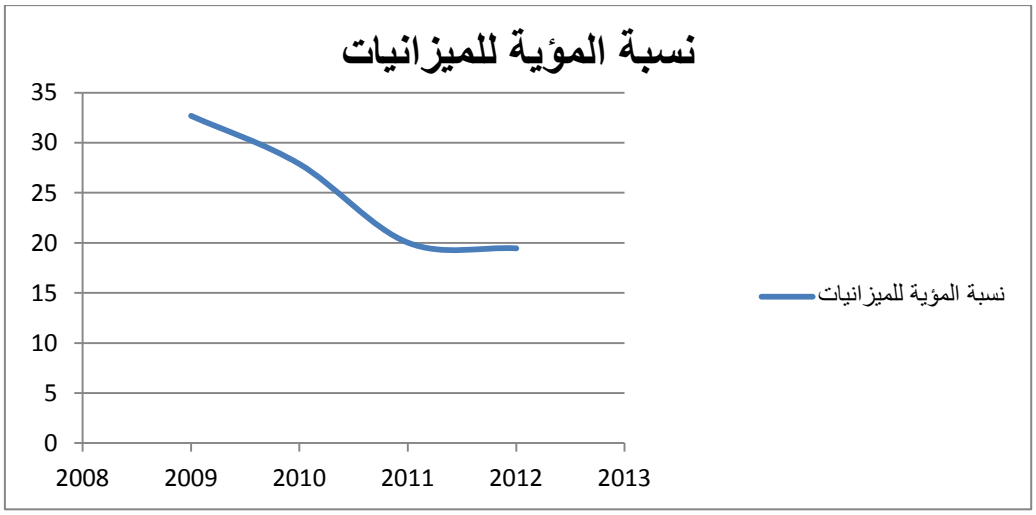

المصدر : من إعداد الطالب بناء على الميزانيات من 2009- 2012

التعليق

من خلال الوضعية عند نهاية سنوات المالية لمؤسسة طرانس كنال/ شرق ومن خلال التمثيل البياني لجدول المقارنة في مجموع الميزانيات لسنوات التالية 2009 -2010-2011- 2012 نلاحظ أنها في تناقص حيث تقدر النسبة في السنة المالية 2009 بـ 32.68 % ، كما يقدر نسبة مجموع الميزانية لسنة مالية 2010 بـ 27.86 % ، كما يقدر نسبة مجموع الميزانية لسنة مالية 2011 بـ 20.01 %، وكما يقدر نسبة مجموع الميزانية لسنة مالية 2012 بـ 19.44%.

2/ جدول حسابات النتائج

سنقوم بعرض نتائج الصافية لسنة المالية مؤسسة طرانس كنال / شرق من سنة 2009 إلى 2012، حيث نلاحظ من القوائم المالية للمؤسسة أن نتائج كلها خسارة .

الجدول رقم 10 جدول حسابات النتائج

جدول حسابات النتائج	القيمة	النسبة %
مجموع صافي نتيجة سنة مالية	110770072.23	100
مجموع صافي نتيجة سنة مالية 2009	8466383.99	7.64
مجموع صافي نتيجة سنة مالية 2010	31637158.67	28.56
مجموع صافي نتيجة سنة مالية 2011	32543650.14	29.38
مجموع صافي نتيجة سنة مالية 2012	38122879.43	34.42

الشكل رقم 15 : التمثيل البياني للجدول حسابات النتائج من 2009 إلى 2012

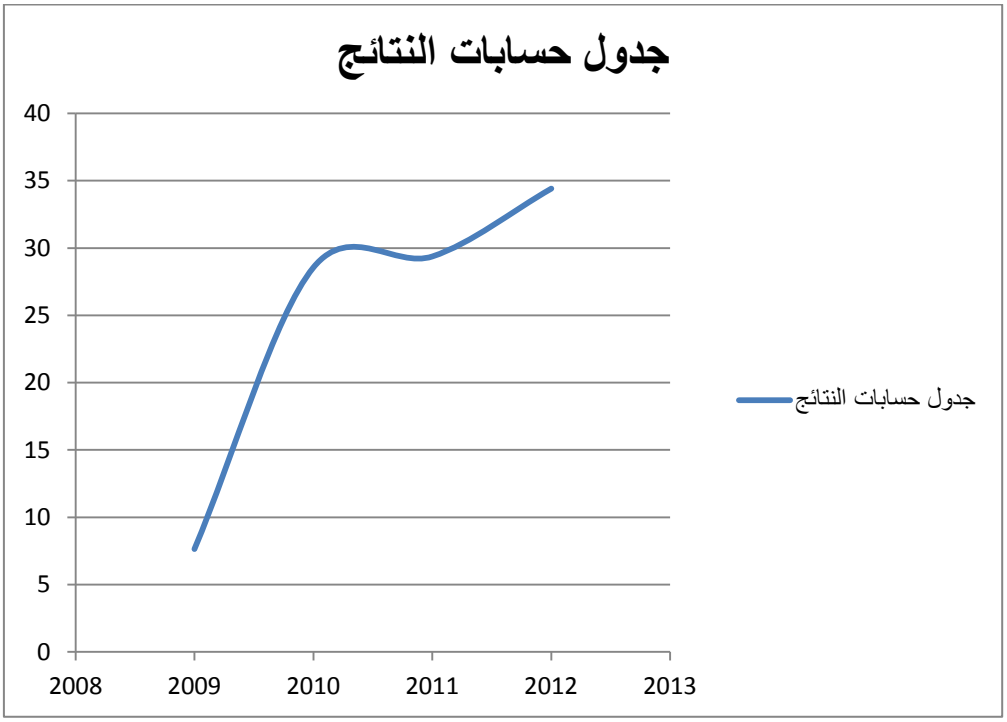

المصدر: من إعداد الطالب بناء على جدول حسابات النتائج 2009 -2012 (أنظر ملحق رقم 06.05)

التعليق:

من خلال الوضعية عند نهاية سنوات المالية لمؤسسة طرانس كنال/ شرق ومن خلال التمثيل البياني لجدول حسابات النتائج تم تقسيمها إلى أربعة أقسام والتي تتمثل في مجموع صافي نتيجة سنة مالية 2009 التي تقدر بنسبتها بـ 7.64 % ، كما تقدر نسبة مجموع صافي نتيجة سنة مالية 2010 بـ 28.56 % ، كما تقدر نسبة مجموع صافي نتيجة سنة مالية 2011 بـ 29.38 %، وكما تقدر نسبة كما تقدر نسبة مجموع صافي نتيجة سنة مالية 2012 بـ 34.42%.

3/ جدول تدفقات الخزينة

سنقوم من بعرض جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة طرانس كنال / شرق من سنة 2009 إلي 2012.

الجدول رقم 11 جدول تدفقات الخزينة

سيولة الخزينة	القيمة	النسبة %
مجموع سيولة الخزينة	36354866.42	100
خزينة 2009	22271898.00	61.26
خزينة 2010	10832562.17	29.80
خزينة 2011	2694799.48	7.41
خزينة 2012	555606.77	1.53

الشكل رقم 16 : التمثيل البياني لسيولة الخزينة من 2009 إلى 2012

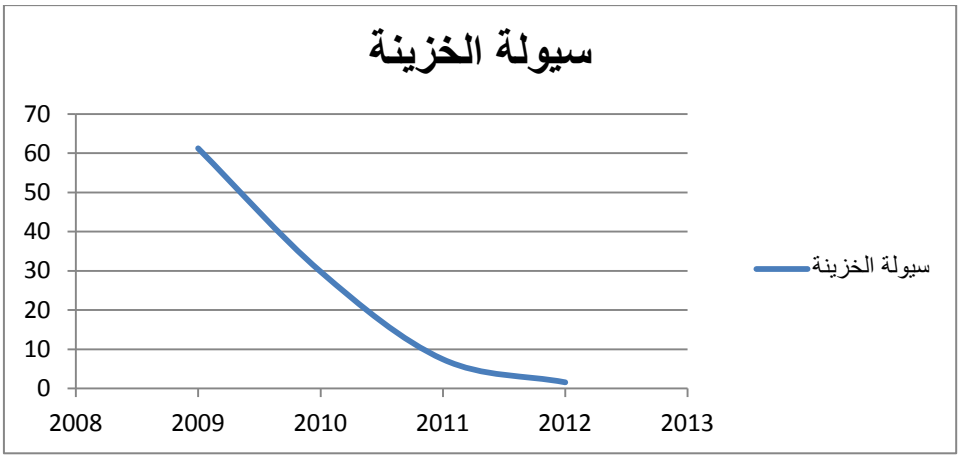

المصدر: من إعداد الطالب بناء على جدول حسابات النتائج 2009 -2012 (أنظر ملحق رقم 08.07)

التعليق:

من خلال الوضعية عند نهاية سنوات المالية لمؤسسة طرانس كنال/ شرق ومن خلال التمثيل البياني لجدول سيولة الخزينة تم تقسيمها إلى أربعة أقسام والتي تتمثل في خزينة سنة مالية 2009 التي تقدر بنسبتها بـ 61.26 % ، كما تقدر نسبة خزينة سنة مالية 2010 بـ 29.80 % ، كما تقدر نسبة خزينة سنة مالية 2011 بـ 7.41 %، وكما تقدر نسبة كما تقدر نسبة خزينة سنة مالية 2012 بـ 1.53%.

المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها

لعرض النتائج الدراسة التطبيقية ومناقشتها نقوم بعرضها في جانبين وهما فيما يلي:

المطلب الأول : عرض النتائج من جانب الميزانيات

نلاحظ أن الميزانيات في حالة انخفاض وذلك لعدة أسباب منها:

- زيادة الإهتلاك المتراكم في البناءات و المقدر بنسبة 1.12 % وهذا يؤثر سلبا على نتيجة المؤسسة ؛
- التغير في المؤونة المشكلة في المخزونات ومنتجات قيد الصنع والمقدر بقيمة 307746.78 دينار جزائري ؛
- تغير في الزبائن والمقدر بقيمة 7699945.93 دينار جزائري وهذا مؤثر فعلا في انخفاض المبيعات المؤسسة وانخفاض إنتاج المؤسسة ؛
- تغير في الضريبة على الأصول التي تكون المؤسسة ملزمة بدفعها اتجاه الدولة ؛
- تغير في أموال الخزينة المقدر بقيمة 7238763.74 دينار جزائري وبنسبة 53.31%.

المطلب الثاني: عرض النتائج من جانب جداول حسابات النتائج

نلاحظ من خلال جدول حسابات النتائج أن المؤسسة في خسارة مستمرة عبر سنوات التي تم دراستها وهذا يرجع إلي عدة أسباب تعاني منها شركة طرانس كنال / شرق ونذكر منها ما يلي:

- انخفاض في المبيعات الشركة والمقدرة بقيمة 28076172.07 دينار جزائري وبنسبة تقدر بـ 46.33%؛
- المؤسسة لا تقوم بعملية إنتاج إلا في حالة وجود طلبيات على المنتوج؛
- دفع أعباء المستخدمين المرتفعة و الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة والمقدرة بقيمة 1018706.09 دينار جزائري وهذا نظرا لزيادات التي قامت بها الدولة وبنسبة تقدر بـ 17.12%؛
- المخصصات للاهتلاكات و المؤونات و خسارة القيمة .

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا التطبيقية يمكننا القول أن المشكل لا يكمن في التغيير النظام المحاسبي المطبق وإنما في مدى استعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في القبول والتعايش معه بالطريقة التي يحقق أهداف المرجوة من خلاله .

لاحظنا من خلال الدراسة الحالة أن أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد تطبيقها لنظام محاسبي مالي حيث انها يفوق احتياجاتها في ظل ما تملكه من الآلات و المعدات ، حيث أن أغلبها مهتلكة، وسوء التسيير بالإضافة إلى انعدام الكفاءات المعنية بتطبيق النظام المحاسبي المالي ، لأن معظم الإطارات لم تسمع على المعايير المحاسبية الدولية إلا بعد تبني النظام المحاسبي المالي ، وبالنظر إلى اقتصاد جزائري الذي يعاني من غياب المؤسسات المنتجة ، والاعتماد على المحروقات وضعف البورصة ، لا تقوم المؤسسات سوى بتغيير أرقام الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي.

الخاتمة

الخاتمة

بعد قيام الجزائر بأعمال الإصلاح تبنت فكرة معايير المحاسبة الدولية من خلال مشروع النظام المحاسبي المالي ، والذي يستجيب لمتطلبات مختلف المتعاملين من مستثمرين ومقترضين وغيرهم، حيث يشكل هذا النظام تغيرا حقيقيا للثقافة المحاسبية المطبقة من طرف المؤسسات الجزائرية نحو معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي IFRS / IAS.

مما سبق ذكره يمكننا القول أن المشكل لا يكمن في تغير النظام المحاسبي المطبق وإنما في مدى تطبيقه من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وتعايش معه بالطريقة التي يحقق الأهداف المرجوة من خلاله.

كما أصبحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نظرا لدورها الفعال في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي باعتبارها أفضل الوسائل للإنعاش الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر، من خلال سهولة تكيفها و مرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية من جهة ومن جهة أخرى كونها وسيلة إيجابية لفتح أفاق العمل من خلال توفير مناصب الشغل و خلق الثروة، و بإمكانها رفع تحديات المنافسة في ظل الانفتاح على العالم الخارجي .

1. عرض النتائج

- ✓ تتميز المعايير المحاسبة الدولية بتفضيلها للمستثمر، إعطاءها نظرة اقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وتوفير معلومات تتسم بالشفافية والدقة بالإضافة إلى المساعدة في اتخاذ القرارات ؛
- ✓ قيام العديد من الدول بتوفيق معاييرها الوطنية مع المعايير الدولية وبدرجات مختلفة وحسب ظروف كل دولة ؛
- ✓ تعد المحاسبة من أهم أدوات التسيير التي تعتمد عليها المؤسسات ، فهي تقنية كمية لمعالجة البيانات وتسجيل العمليات التي يقوم بها أعوان الاقتصاديون ، كما تساعد على اتخاذ القرارات الرشيدة ؛
- ✓ صعوبة التخلي على الممارسات المحاسبية التي كانت سائدة وفق النظام المحاسبي الوطني والتي تجذرت في ذهنية المحاسب ، مما يشكل عائق قد يحول دون تطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي الذي يعتبر بمثابة قطيعة جذرية مع هذه الممارسات ؛
- ✓ تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى نظم محاسبية مختلفة عن تلك المطبقة في المؤسسات الكبيرة وذلك لاختلاف الظروف المحيطة بالمؤسسات ؛
- ✓ تختلف الحاجات المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن تلك الاحتياجات الخاصة بالمؤسسات الأخرى؛

2. اختبار الفرضيات

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية توصلنا أثناء اختبار الفرضيات إلى النتائج التالية:

سمح لنا الجانب النظري وهذا بعد تطرق إلى المبحث الأول بتأكيد صحة الفرضية و المرتبطة باعتماد الجزائر على النظام المحاسبي المالي يتطابق مع المعايير المحاسبة الدولية ، كما يأتي بتأكيد نفيها في الجانب التطبيقي، وهذا ما يطلب جهود كبيرة للتكيف مع محتواه وتطبيقه من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ، حيث أن لهذا الخيار العديد من الصعوبات في ظل واقع البيئة الاقتصادية و المؤسساتية الجزائرية.

كما أوضحت الدراسة بنفي للفرضية الثانية و المتعلقة بمدى مطابقة المعايير المحاسبة الدولية مع خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، حيث أن مجلس المعايير الدولية أخد بحسبان هذه المؤسسات وذلك بإصداره للمعيار للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف توفير معلومات مالية محاسبية ذات شروحات مبسطة تعكس احتياجات مستخدمي البيانات المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

كما أوضحت الدراسة بنفي للفرضية الثالثة والمتعلقة بآليات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا لانعدام الكفاءات في تطبق النظام المحاسبي المالي ، وهذا ظاهر في المبحث الأول من الفصل الثاني الذي نلاحظ فيه من خلال الدراسة الميدانية أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، تقوم بتحول الحسابات من المخطط المحاسبي الوطني إلى نظام محاسبي مالي ،وذلك لتسهيل قراءة القوائم المالية من طرف المستعملين الداخليين والخارجيين للمعلومة المالية ..

كما أوضحت الدراسة بتأكيد صحة للفرضية الرابعة والمتعلقة بتطبيق النظام المحاسبي في المؤسسة الوطنية طرانس كنال /شرق ، فمن خلال الدراسة التطبيقية تحقق ذلك من خلال محاولة عرض القوائم المالية للمؤسسة وفق النظام المحاسبي المالي لسنوات 2009 ، 2010 ، 2011 ،2012 .

3. التوصيات

- أن تهتم الدولة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة محاسبيا ومحاولة تكييف نظامها مع المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- لابد من إقامة ملتقيات و القيام برسكلة للمحاسبين المنتمين إلي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- دراسة تجارب وخبرات الدول المتقدمة في مجال المحاسبي ومحاولة الاستفادة منها في تطوير الأنظمة المحاسبية السائدة ؛
- تفعيل السوق المالي في الجزائر من خلال تشجيع المؤسسات الاقتصادية وخاصة الصغيرة والمتوسطة للانضمام في البورصة ؛

4. آفاق البحث:

حاولنا من خلال هذه الدراسة معالجة موضوع في حدود الإشكالية المطروحة وحسب المعطيات المتوفرة والمتحصل عليها ، ونظرا لأهمية الموضوع نقترح المواضيع التالية التي يمكن أن تكون دراسات مستقبلية :

- أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- أثر النظام المحاسبي المالي على اتخاذ القرار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- تقييم النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- تقييم مدى ملائمة نظام المحاسبي المبسط في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

قائمة المصادر

1. المراجع باللغة العربية

أولا :الكتب

- توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن،2002.
- ماجدة العطية، إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، عمّان،2002.

ثانيا : البحوث الجامعية

- قوي ، عفاف ، محاولة تطبيق النظام المحاسبي المبسط في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . مذكرة ماستر في دراسات محاسبية وجبائية ، جامعة ورقلة .
- قويقع نادية، إنشاء وتطوير لمؤسسات صغيرو و متوسطة في الدول النامية – حالة الجزائر– (رسالة ماجستير،غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

ثالثا: الملتقيات

- أبو موسى، عبد الحميد، تجربة بنك فيصل الإسلامي المصرفي في تمويل المنشآت الصغيرة المتوسطة، الملتقى السنوي الإسلامي السادس: دور المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة(عمان: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
- بورنان ابراهيم، النظام المحاسبي المالي بين المبادئ المحاسبية ومعايير المحاسبة الدولية،ملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعاييرالمحاسبية الدوليةIAS/IFRS،جامعة سعد دحلب البليدة .
- عبد الرزاق حميدي، عبد القادر عوينان دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة – مع الإشارة لبعض التجارب العالمية–، الملتقى الدولي الموسوم بـ: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة المنظم من قبل جامعة محمد بوضياف بالمسيلة .

- عمورة جمال، الإهتلاكات وتدهور قيم التثبيتات في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF)، ملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدوليةIAS/IFRS،جامعة سعد دحلب البليدة .
- محمد راتول، بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدروس المستفادة، ملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية(الشلف:جامعة حسيبة بن بوعلي. يومي 17و18 أفريل2006) .
- محمد يعقوبي، مكانة و واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، ملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية(الشلف:جامعة حسيبة بن بوعلي. يومي 17و18 أفريل2006).

رابعا : القوانين

- الجريدة الرسمية ،العدد74،بتاريخ 25نوفمبر 2007 ، القانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي ، المادة 30 ،.
- الجريدة الرسمية، القانون رقم18/01 المؤرخ في 2001/12/12، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد77.

خامسا : المقابلات

- عز الدين دحماني ،محاسب بالشركة ،تقديم للقوائم المالية من سنة(2009 إل 2012) ،مؤسسة طرانس كنال/شرق ،2013/04/29

2. المراجع باللغة الاجنبية

- Projet de système comptable Financier, Conseil de la comptabilité, ministère des finances, Février 2005.

3. مواقع التحميل من الشبكة الاليكترونية

- جريدة المساء، رابط الكتروني :

http://www.el-massa.com/ar/content/view/19696/41

- مدخل لدراسة إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، عن الموقع الالكتروني:

www.9alam.com/forums/attachment.php?attachmentid=1737&d

الملاحق

الملحق رقم (01) : ميزانية 2009-2010 جانب الأصول

TRANS-CANAL EST
UNITE:OUARGLA
Exercice 2010

DATE:
HEURE: 10:59
PAGE: 1

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
Identifient Fiscal : 099830010568522

Libellé	Note	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles	1	116 642 453,85	46 821 501,15	69 820 952,70	70 441 005,94
Terrains		*54 000 000,00*		*54 000 000,00*	*54 000 000,00*
Bâtiments		*30 367 938,80*	*25 876 563,59*	*4 491 375,21*	*5 232 515,76*
Autres immobilisations corporelles		*32 274 515,05*	*20 944 937,56*	*11 329 577,49*	*11 398 769,47*
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif	2	*1 354 603,26*		*1 354 603,26*	*1 488 425,87*
TOTAL ACTIF NON COURANT		117 997 057,11	46 821 501,15	71 175 555,96	71 929 431,81
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	3	19 600 164,94	1 131 078,40	18 469 086,54	21 381 991,30
Créances et emplois assimilés					
Clients	6	*34 117 460,28*	*12 822 608,22*	*21 294 852,06*	*24 823 641,26*
Autres débiteurs		*2 102 309,82*		*2 102 309,82*	*4 926 734,39*
Impôts et assimilés		*26 912,13*		*26 912,13*	*1 223,39*
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		*10 832 562,17*		*10 832 562,17*	*22 271 898,00*
TOTAL ACTIF COURANT		66 679 409,34	13 953 686,62	52 725 722,72	73 405 488,33
TOTAL GENERAL ACTIF		184 676 466,45	60 775 187,77	123 901 278,6	145 334 920,14

الملحق رقم (02) : ميزانية 2009-2010 جانب الخصوم

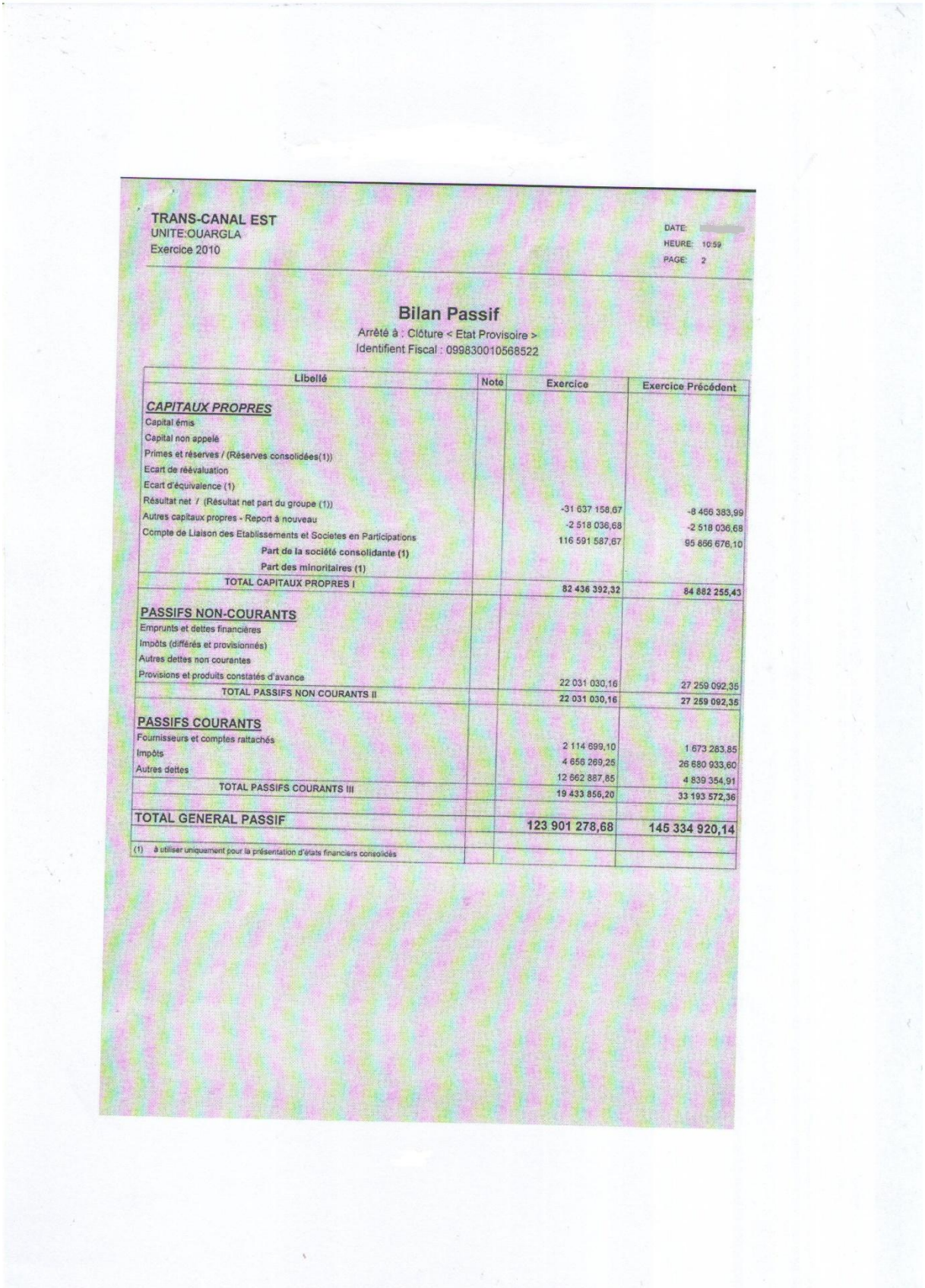

TRANS-CANAL EST
UNITE:OUARGLA
Exercice 2010

DATE: [illegible]
HEURE: 10:59
PAGE: 2

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
Identifient Fiscal : 099830010568522

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))		-31 637 158,67	-8 456 383,99
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-2 518 036,68	-2 518 036,68
Compte de Liaison des Etablissements et Societes en Participations		116 591 587,67	95 856 676,10
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		**82 436 392,32**	**84 882 255,43**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		22 031 030,16	27 259 092,35
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**22 031 030,16**	**27 259 092,35**
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		2 114 699,10	1 673 283,85
Impôts		4 656 269,25	26 680 933,60
Autres dettes		12 662 887,85	4 839 354,91
TOTAL PASSIFS COURANTS III		**19 433 856,20**	**33 193 572,36**
TOTAL GENERAL PASSIF		**123 901 278,68**	**145 334 920,14**

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق قم (03) : ميزانية 2011-2012 جانب الأصول

TRANS-CANAL EST
UNITE:OUARGLA
Exercice 2012

DATE: 29/04/2013
HEURE: 14:23
PAGE: 1

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
Identifient Fiscal : 099830010568522

Libellé	Note	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles		**117 275 174,85**	**52 089 347,14**	**65 185 827,71**	**67 147 213,06**
Terrains		*54 000 000,00*		*54 000 000,00*	*54 000 000,00*
Bâtiments		*30 367 938,80*	*27 004 702,08*	*3 363 236,72*	*3 914 097,98*
Autres immobilisations corporelles		*32 907 236,05*	*25 084 645,06*	*7 822 590,99*	*9 233 115,08*
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif		*2 398 972,23*		*2 398 972,23*	*1 920 324,54*
TOTAL ACTIF NON COURANT		119 674 147,08	52 089 347,14	**67 584 799,94**	69 067 537,60
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		16 285 401,09	1 300 044,61	14 985 356,48	14 109 188,39
Créances et emplois assimilés					
Clients		*10 448 975,81*	*8 725 172,33*	*1 723 803,48*	*1 878 763,56*
Autres débiteurs		*1 234 428,48*		*1 234 428,48*	*1 239 005,91*
Impôts et assimilés		*359 287,95*		*359 287,95*	*1 190,00*
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		*555 606,77*		*555 606,77*	*2 694 799,48*
TOTAL ACTIF COURANT		28 883 700,10	10 025 216,94	**18 858 483,16**	19 922 947,34
TOTAL GENERAL ACTIF		148 557 847,18	62 114 564,08	**86 443 283,10**	88 990 484,94

الملحق قم (04) : ميزانية 2011-2012 جانب الخصوم

TRANS-CANAL EST
UNITE:OUARGLA
Exercice 2012

DATE: 29/04/2013
HEURE: 14:23
PAGE: 2

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
Identifient Fiscal : 099830010568522

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))		-38 529 274,46	-32 543 560,14
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-2 518 036,68	-2 518 036,68
Compte de Liaison des Etablissements et Societes en Participations		84 846 499,92	91 335 120,10
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		**43 799 188,78**	**56 273 523,28**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance	03	26 888 449,28	25 008 510,60
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**26 888 449,28**	**25 008 510,60**
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		2 943 457,96	1 030 271,12
Impôts	04	2 798 966,65	2 944 596,90
Autres dettes		10 013 220,43	3 733 583,04
TOTAL PASSIFS COURANTS III		**15 755 645,04**	**7 708 451,06**
TOTAL GENERAL PASSIF		**86 443 283,10**	**88 990 484,94**
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

الملحق رقم (05) : جدول حسابات النتائج 2009 /2010

TRANS-CANAL EST
UNITE:OUARGLA
Exercice 2010

DATE:
HEURE: 10:58
PAGE: 1

Comptes de Résultat

(par Nature)
Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
Identifient Fiscal : 099830010568522

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires		-41 906 459,15	-91 853 693,33
Variation stocks produits finis et en cours		2 183 613,70	-11 059 027,83
Production immobilisée			-711 204,60
Subventions d'exploitation			
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		**-39 722 845,45**	**-103 623 925,76**
Achats consommés		17 540 538,91	45 576 439,83
Services extérieurs et autres consommations		3 258 717,94	4 303 422,28
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**20 799 256,85**	**49 879 862,11**
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		**-18 923 588,60**	**-53 744 063,65**
Charges de personnel		43 400 790,07	39 513 987,50
Impôts, taxes et versements assimilés		1 155 783,00	1 473 640,00
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**25 632 984,47**	**-12 756 436,15**
Autres produits opérationnels		-903 139,60	-1 488 672,04
Autres charges opérationnelles		43 474,46	168 883,57
Dotations aux amortissements et aux provisions		8 492 847,08	25 455 767,77
Reprise sur pertes de valeur et provisions		-3 630 402,94	-8 694 379,21
V. RESULTAT OPERATIONNEL		**29 635 763,27**	**2 694 963,94**
Produits financiers			
Charges financières			
VI. RESULTAT FINANCIER			
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		**29 635 763,27**	**2 694 963,94**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		-44 256 388,19	-113 806 977,01
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		73 892 151,46	116 501 940,95
VIII.RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**29 635 763,27**	**2 694 963,94**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)			
FRAIS DE SIEGE		2 001 395,40	5 771 420,05
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE		**2 001 395,40**	**5 771 420,05**
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**31 637 158,67**	**8 466 383,99**
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

الملحق رقم (06) : جدول حسابات النتائج 2011 /2012

TRANS-CANAL EST
UNITE:OUARGLA
Exercice 2012

DATE: 29/04/2013
HEURE: 14:25
PAGE: 1

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
Identifient Fiscal : 099830010568522

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires		7 625 177,13	18 283 397,15
Variation stocks produits finis et en cours		1 167 443,52	-3 432 238,52
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		**8 792 620,65**	**14 851 158,63**
Achats consommés		5 332 813,07	7 582 990,37
Services extérieurs et autres consommations		2 299 980,88	1 689 176,16
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**7 632 793,95**	**9 272 166,53**
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		**1 159 826,70**	**5 578 992,10**
Charges de personnel		36 457 869,24	34 396 246,99
Impôts, taxes et versements assimilés		586 296,07	981 934,81
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**-35 884 338,61**	**-29 799 189,70**
Autres produits opérationnels		191 165,19	1 482 730,88
Autres charges opérationnelles		1 045 657,69	667 137,27
Dotations aux amortissements et aux provisions		5 302 297,39	5 863 594,15
Reprise sur pertes de valeur et provisions		3 033 206,35	1 737 908,82
V. RESULTAT OPERATIONNEL		**-39 007 922,15**	**-33 109 281,42**
Produits financiers			
Charges financières			
VI. RESULTAT FINANCIER			
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		**-39 007 922,15**	**-33 109 281,42**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-478 647,69	-565 721,28
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		12 016 992,19	18 071 798,33
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		50 546 266,65	50 615 358,47
VIII.RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-38 529 274,46**	**-32 543 560,14**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)			
FRAIS DE SIEGE			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**-38 529 274,46**	**-32 543 560,14**
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

الملحق رقم (07) : جدول تغير في الخزينة 2009-2010

TRANS-CANAL EST
UNITE:OUARGLA
Exercice 2010

DATE: [redacted]
HEURE: 11:01
PAGE: 1

Tableau des Flux de Trésorerie

(Méthode Directe)
Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
Identifient Fiscal : 099830010568522

Intitulé	Note	Exercice	Exercice Précédent
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissement reçus des clients		41 386 666,18	94 290 310,77
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-52 826 002,01	-112 780 797,81
Intérêts et autres frais financiers payés			
Impôts sur les résultats payés			
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires			
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)			
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		-11 439 335,83	-18 490 487,04
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Autres encaissements			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Intérêts encaissés sur placements financiers			
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)			
Flux de trésorerie provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectués			
Encaissements provenant d'emprunts			
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilés			
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)			
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi – liquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		-11 439 335,83	-18 490 487,04
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice			
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice			
Variation de trésorerie de la période			
Rapprochement avec le résultat comptable			

الملحق رقم (08) : جدول تغير في الخزينة 2011-2012

TRANS-CANAL EST
UNITE:OUARGLA
Exercice 2012

DATE: 29/04/2013
HEURE: 14:37
PAGE: 1

Tableau des Flux de Trésorerie

(Méthode Directe)
Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
Identifient Fiscal : 099830010568522

Intitulé	Note	Exercice	Exercice Précédent
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissement reçus des clients		45 184 519,56	44 811 090,33
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-47 299 942,65	-53 627 728,02
Intérêts et autres frais financiers payés		-23 769,62	
Impôts sur les résultats payés			
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires			
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)			
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		-2 139 192,71	-8 816 637,69
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles			-371 475,00
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			1 050 350,00
Autres encaissements			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Intérêts encaissés sur placements financiers			
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)			678 875,00
Flux de trésorerie provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectués			
Encaissements provenant d'emprunts			
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilés			
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)			
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi – liquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		**-2 139 192,71**	**-8 137 762,69**
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		2 694 799,48	10 832 562,17
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		555 606,77	2 694 799,48
Variation de trésorerie de la période		**-2 139 192,71**	**-8 137 762,69**
Rapprochement avec le résultat comptable			

الفهرس

الفهرس

العنصر	الصفحة
الإهداء	III
شكر وتقدير	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	IX
قائمة الملاحق	X
المقدمة	أ
الفصل الأول: إطار النظري للنظام المحاسبي المالي والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	1
تمهيد	2
المبحث الأول: إطار التصوري للنظام المحاسبي المالي	3
المطلب الأول: مفهوم وأهداف ومبادئ نظام المحاسبي المالي	3
المطلب الثاني: أحكام ومكونات نظام المحاسبة المالية	6
المبحث الثاني: الإطار النظري لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	9
المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	9
المطلب الثاني: أهداف وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	13
المبحث الثالث: دراسات السابقة	15
خلاصة الفصل	18
الفصل الثاني : دراسة حالة مؤسسة طرانس كنال /شرق- وحدة ورقلة -	19
تمهيد	20
المبحث الأول: تقديم وعرض قوائم المالية للمؤسسة	21
المطلب الأول:تقديم لشركة طرانس كنال / شرق	21
المطلب الثاني: أدوات الدراسة	22
المطلب الثالث: قوائم المالية للمؤسسة حسب النظام المحاسبي المالي	23
المبحث الثاني: النتائج والمناقشة	47

المطلب الأول: عرض النتائج من جانب الميزانيات	47
المطلب الثاني: تحليل النتائج من جانب حسابات النتائج	48
خلاصة الفصل الثاني	49
الخاتمة	50
المراجع	54
الملاحق	58
الفهرس	67